وزارة التعليم العالي و البحث العلمي جامعة

سعيدة الدكتور مولاي الطاهر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية

مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية تسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم محاسبة ومالية

التخصص: العلوم المالية

بعنوان :

أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي

من اعداد الطالبة :

بوصفصاف نسرين

تحت اشراف الدكتور:

بوعلي هشام

نوقشت و اجيزت امام اللجنة اللجنة المكونة من السادة :

د/	كريم فيصل	رئيسا
د/	بوعلي هيشام	مشرفا
د/	مغنية هواري	مناقشا

السنة الجامعية: 2026/2025

ملخص

تهدف هده الدراسة إلى تحليل أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي، من خلال إبراز الدور الذي يؤديه القطاع المالي في تعبئة المدخرات، تمويل الاستثمارات، تحسين تخصيص الموارد، ودعم النشاط الاقتصادي. تناولت الدراسة المفاهيم النظرية للتنمية المالية والنمو الاقتصادي، إضافة إلى أهم المؤشرات المستخدمة لقياسهما والنظريات المفسرة للعلاقة بينهما. كما استعرضت عددا من الدراسات السابقة التي أكدت في معظمها وجود علاقة إيجابية بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي. واعتمد الجانب التطبيقي على نموذج ARDL لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي، حيث يساهم تطور الائتمان الموجه للقطاع الخاص وتحسن كفاءة النظام المالي في تعزيز النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل.

Abstract :

This study aims to analyze the impact of financial development on economic growth by highlighting the role of the financial sector in mobilizing savings, financing investment, improving resource allocation, and supporting economic activity. The study presents the theoretical framework of financial development and economic growth, as well as the main indicators used to measure them. It also examines the primary theories and empirical studies concerning the relationship between these two variables. The empirical section relies on the ARDL (Autoregressive Distributed Lag) model to analyze short-term and long-term relationships. The results demonstrate the existence of a positive relationship between financial development and economic growth. The expansion of credit to the private sector and the improved efficiency of the financial system contribute significantly to stimulating economic growth and sustainable development.

شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور **بوعلي هيشام**، المشرف على هذه المذكرة، على ما قدمه لي من توجيهات قيمة ونصائح علمية سديدة، وعلى سعة صدره ومتابعته المستمرة التي كان لها الأثر الكبير في إنجاز هذا العمل.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة المحترمين على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة وتقييمها، وعلى ما سيقدمونه من ملاحظات وإرشادات من شأنها إثراء هذا العمل.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى أساتذة قسم العلوم المالية بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة، على ما قدموه لنا من علم ومعرفة طوال سنوات الدراسة.

كما أتقدم بخالص الامتنان إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل، وقدم لي يد العون والمساندة. والحمد لله رب العالمين

اهداء

الحمد لله الذي وفقني وأعانني على إتمام هذا العمل.

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى والديَّ الكريمين، تقدير ا لما قدماه لي من حب ودعم وتضحيات طوال مسيرتي الدراسية.

وإلى إخوتي وأخواتي الأعزاء: حنان، وسيلة، كريمة، عماد، أبوسفيان، الذين كانوا سند ا لي وشجعوني على مواصلة الطريق.

وإلى أولاد أختي الأعزاء: لينا، إلينا، وعمر، الذين أضفوا البهجة إلى أيامي وكانوا مصدر ا للفرح والأمل.

كما أهدي هذا العمل إلى صديقاتي العزيزات اللواتي لم يبخلن عليّ بالمساعدة والدعم: براءة، أحلام، هدى، وسعاد، عرفان ا بصدق صداقتهن ومساندتهن لي في مختلف مراحل إنجاز هذه المذكرة.

وإلى أساتذتي الكرام، الذين أناروا لي طريق العلم والمعرفة، وكان لتوجيهاتهم ونصائحهم الأثر الكبير في تكويني العلمي وإنجاز هذا العمل.

وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة.

إليكم جميع ا أهدي هذا العمل المتواضع، راجية أن ينال رضاكم وتقديركم.

فهرس المحتويات

ملخص..... II

RESUME II

شكر وعرفان III

اهداء IV

فهرس المحتويات V

قائمة الجداول و الاشكال VIII

المقدمة ..... أ

الفصل الأول 6

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المالية والنمو الاقتصادي 18

المطلب الأول: التنمية المالية..... 18

الفرع الأول: مفهوم التنمية المالية..... 18

الفرع الثاني: أبعاد التنمية المالية 19

الفرع الثالث: مؤشرات قياس التنمية المالية..... 21

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي 24

الفرع الأول: مفهوم وأهمية النمو الاقتصادي 25

الفرع الثاني: مؤشرات القياس وطرقه..... 27

الفرع الثالث: محددات النمو..... 35

الفرع الرابع: نظريات النمو الاقتصادي..... 39

المطلب الثالث: العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي..... 47

الفرع الأول :فرضية القيادة المالية(Financial-Led Growth) 48

الفرع الثاني :فرضية القيادة الاقتصادية للقطاع المالي(Economic-Led Finance) 48

الفرع الثالث : فرضية العلاقة التبادلية(Feedback Hypothesis) 49

الفرع الرابع: فرضية الاستقلال(Neutrality Hypothesis) 50

الفرع الخامس: آلية التأثير 50

المبحث الثاني : الدراسات السابقة..... 54

المطلب الأول دراسات اجنبية 54

1- دراسة" حمزة عدنان جميل العسيلي" 2005 54
2- دراسة "Finance and Growth: Schumpeter Might Be Right 55
(Ross Levine .Robert G .king, 1993). 55
3-دراسة stock markets,Banks ,and economic growth (Zervos, 1998) : 56
4- دراسة Alternative Econometric approaches for analysing The Role of the Financial
Sector in Economic Growth : time Series Evidence from LDCs 57
5-دراسة: Financial structure and Developement 58
6- دراسة An Empirical Reassessment of the relationship between Finance and
Growth:(Favara, 2003) 59
7- دراسة Does Financial Development Cause Economic Growth 60
8- دراسة. Are Financial Deepening and Economic Growth causally related.(Darrat,
1999) 61
9-دراسة 2001 Arestis ,Demetriades and Luintel: 63
10-دراسة 1994 Benhabib , J and Spiegel ,M : 64
11-دراسة 2002 Jordan Shan and Alan Morris : 64
12- دراسة 1998 Klaus Neusser and Maurice Kugler 65
13-دراسة Ben naceur and Ghazouani: 66
خلاصة الفصل الأول 68
الفصل الثاني 69

المبحث الأول : منهجية نمودج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموجهة (ARDL) 70
1مفهوم منهجية التكامل المشترك ARDL 70
2. خصائص نموذج ARDL 71
3. شروط تطبيق نموذج ARDL 72
4. مزايا و عيوب نمودج ARDL 73
أولا: مزايا نموذج 73
ثانيا: عيوب ومحددات نموذج ARDL 74
5. مراحل استخدام منهجية التكامل املشترك ARDL 74
.6 اختبارات صلاحية وجود النموذج 78
المبحث الثاني: نتائج الدراسة القياسية 80
المطلب الأول : نموذج الدراسة 80

الفرع الأول: التعريف بنموذج الدراسة 80
الفرع الثاني : متغيرات الدراسة 80

المطلب الثاني: نتائج الدراسة القياسية 81
الفرع الأول : اختبارات السكون للسلاسل الزمنية 81
الفرع الثاني : اختبار الحدود للتكامل المشترك..... 84
الفرع الثالث: تقدير معلمات الأجل الطويل..... 85
الفرع الرابع: تقدير معلمات الأجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ 87
الفرع الخامس: الاختبارات التشخيصية..... 91
الفرع السادس : اختبارات الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج (CUSUM & CUSUM SQ)..... 93
المطلب الثالث: مناقشة النتائج 96
خلاصة الفصل الثاني..... 99
خاتمة..... 101
قائمة المراجع 105

قائمة الجداول و الاشكال

قائمة الجداول:

الجدول (1): اختبار فيلبس بيرون (PP)..... 81

الجدول (2): اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) 83

الجدول (3): اختبار Bounds Test 85

جدول (4) معادلة الأجل الطويل 85

الجدول (5) تقدير معلمات الأجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ..... 87

الجدول (6) : اختبار الارتباط الذاتي للبواقي: (Breusch–Godfrey LM Test)..... 91

الجدول (7) :اختبار عدم ثبات التباين المشروط (ARCH Test) 91

قائمة الاشكال:

الشكل رقم (1) : اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي92.....

الشكل رقم (2) : اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM).....80

الشكل رقم (3): اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي(CUSUM SQ).....81

مقدمة

مقدمة

المقدمة

يمثل النمو الاقتصادي الهدف الاسمى والغاية الأساسية التي تتقاطع عندها السياسات التنوية لمختلف دول العالم، لما له من دور محوري في رفع مستويات الرفاهية الاجتماعية، وتحسين معيشة الأفراد وتوليد فرص العمل الحقيقية ومع التطورات المتسارعة والتشابكات المعقدة للاقتصاد المعاصر بات من الثابت ألا نموا حقيقا ومستداما يمكن أن يتحقق بمعزل عن بيئة مالية متطورة وأدوات ذات كفاءة عالية قادرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة لقطاعات الإنتاج الحقيقية.

وفي هذا السياق برز مفهوم التنمية المالية كأحد المحددات الهيكلية للنمو الاقتصادي، إذ لا تقتصر أهميتها على زيادة حجم المؤسسات المصرفية والأسواق المالية فحسب، بل تمتد لتشمل رفع كفاءتها التشغيلية والتخصيصية فالنظام المالي والنامي والتطور يعمل كقناة حيوية لتعبئة المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو الاستثمارات الأكثر إنتاجية وجدوى فضلا عن دوره الجوهري في تقليل تكاليف المعاملات وتخفيف حدة المخاطر وتوفير السيولة اللازمة وتجاوز القيود الانتمائية التي تعوق مسار المشاريع الاستثمارية الواعدة .

وقد حظيت طبيعة العلاقة التبادلية والسببية بين القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي باهتمام واسع ومستمر في الفكر الاقتصادي حيث انقسمت الأدبيات والنظريات بين اتجاهين رئيسيين الأول يتبنى فرضية التمويل قائد النمو Supply–Leading معتبرا أن التطور المالي شرط مسبق لدفع عجلة الإنتاج بينما يرى الاتجاه الأخر أن التطور المالي ما هو إلا استجابة تابعة Demand–Following لزيادة الطلب المتأتية من نمو وتوسع القطاعات الحقيقية .

أما على مستوى الدول النامية ومنها الجزائر فيكتسي هذا الموضوع أبعادا إستراتيجية بالغة الأهمية حيث بادرت الجزائر منذ مطلع الألفية إلى تبني جملة من الإصلاحات الهيكلية والتشريعية المتتالية لتهيئة منظومتها المصرفية والمالية وتحديث ادواتها ولاسيما صدور القانون النقدي والمصرفي الجديد والتوجه الرقمي الشامل وتاتي هذه الخطوات في اطار مساعي الدولة الدؤوبة لتنويع الاقتصاد الوطني وتقليص الارتباط التاريخي والمفرط بقطاع الريع البترولي، وبناء نموذج اقتصادي مرن يعتمد على الكفاءة التمويلية خارج قطاع المحروقات ومن هذا المنطلق يصبح من الضروري إخضاع هذه التجربة للتقييم الأكاديمي والكمي لرصد المردود الفعلي لهذه الإصلاحات على مسار النمو الاقتصادي .

2. إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية

رغم الجهود التي بذلتها الجزائر لتطوير قطاعها المالي وتوسيع دور الوساطة البنكية في تمويل النشاط

الاقتصادي، إلا أن مساهمة التنمية المالية في دعم النمو الاقتصادي لا تزال محل نقاش، خاصة في ظل طبيعة الاقتصاد الجزائري القائم بدرجة كبيرة على عوائد المحروقات، وتعرضه لصدمات النفط، وضعف تنويع القاعدة الإنتاجية. ومن هذا المنطلق، تتمحور إشكالية الدراسة حول السؤال الآتي:

ما مدى مساهمة التنمية المالية في تفسير النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980–2024؟

وينبثق عن هذا التساؤل المحوري مجموعة من الاسئلة الفرعية التي تسعى الدراسة للاجابة عنها :

01– ماهو الإطار المفاهيمي والنظري المفسر لآليات التاثير المتبادل بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في الادبيات الاقتصادية.

02– ماهو واقع المنظومة المالية ومسار المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 2002–2024.

03–هل توجد علاقة توازنية طوية وقصيرة الاجل ،تتسم بالاستقرار الهيكلي بين متغيرات التنمية المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر من منظور التحليل القياسي.

3. فرضيات الدراسة

سعيا لتفكيك أبعاد اشكالية وتقديم اجابات أولية مؤقتة قابلة للاختبار، ثم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980–2024.

الفرضيات الفرعية:

الفرضية الأولى :توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي وكل من التنمية المالية، الاستثمار، التضخم، وأسعار النفط في الجزائر .

الفرضية الثانية :يؤثر الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص $DCPS$تأثير ا معنوي ا على النمو الاقتصادي في الجزائر، باعتباره مؤشر ا للتنمية المالية .

الفرضية الثالثة :يؤثر تكوين رأس المال الثابت الإجمالي $GFCF$تأثير ا معنوي ا على النمو الاقتصادي، نظر ا لدوره في توسيع الطاقة الإنتاجية وتحفيز النشاط الاقتصادي .

الفرضية الرابعة :يؤثر التضخم INFفي النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على الاستقرار الكلي، والقدرة الشرائية، وقرارات الاستثمار .

الفرضية الخامسة :تؤثر أسعار النفط OILفي النمو الاقتصادي في الجزائر، بالنظر إلى اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للإيرادات الخارجية والمالية العامة .

الفرضية السادسة :يوجد معامل تصحيح خطأ سالب ومعنوي في نموذجARDL ، بما يدل على عودة النمو الاقتصادي نحو مساره التوازني طويل الأجل بعد حدوث الصدمات.

4.أهمية الدراسة

والإصلاح المالي والمصرفي وتتجلى هذه الأهمية في الشقين التاليين :

الأهمية النظرية : إثراء المكتبة الاكادمية من خلال تقديم إطار فكري يربط بين النظرية المالية الكلاسيكية والحديثة وتطبيقاتها في الدول ذات الاقتصاد الريعي .

الأهمية التطبيقية : تقديم تشخيص كمي حديث يمتد إلى غاية عام 2024 بالاعتماد على بيانات فعلية وأدوات قياسية متطورة ،مما يساهم في مساعدة الباحثين وصناع القرار في تقييم وتصويب السياسات التمويلية الحالية بالجزائر .

5. أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تحقيق جملة من الأهداف المترابطة :

ضبط وتأصيل المفاهيم النظرية للمتغيرات ومراجعة القنوات والآليات المفسرة للعلاقة بينهما وتلخيص ما جاء في الأدبيات السابقة.

رصد وتحليل مسار إصلاحات المنظومة المالية الجزائرية والوقوف على طبيعة التحولات الهيكلية للاقتصاد الوطني.

تطبيق نمزذج قياسي رصين يختبر طبيعة واستقرار العلاقة التوازنية في الأجلين القصير والطويل للخروج بتوصيات عملية تساهم في رسم السياسات التنموية المستقبلية.

6. أسباب اختيار الموضوع

يعود اختياري لهذا الموضوع ومحاولة دراسته وتحليله الى مجموعة من الدوافع الموضوعية :

– الأهمية البالغة التي يكتسيها قطاع التنمية المالية في الفكر الاقتصادي المعاصر باعتباره القناة الحيوية الداعمة للقطاعات الإنتاجية .

– مواكبة التحولات الراهنة التي يشهدها الاقتصاد الجزائري وتوجه الدولة الجديثة نحو الاصلاح وعصرنة المنظومة المصرفية والمالية مثل صدور القانون النقدي والمصرفي الجديد والتوجه نحو الرقمنة الشاملة وصيرفة التمويل البديل .

على الرغم من الأهمية العلمية للدراسة والجهود المبذولة لإتمامها ، إلا أن مسار البحث لم يخل من بعض العقبات والصعوبات الميدانية والمنهجية :صعوبة الحصول على بيانات إحصائية موحدة وحديثة فقد واجهت صعوبة بعض التباين والتأخر في صدور بعض التقارير السنوية الرسمية الخاصة بالمؤشرات المالية الدقيقة لعام 2024 من الجهات المعنية (كالبنك المركزي والديوان الوطني للإحصاء)مما تطلب جهدا اضافيا في تجميع وتدقيق البيانات لضمان اتساق السلسلة الزمنية .

7. التعقيد القياسي للنموذج

تطلب استخدام نمودج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) والقيام باختبارات السكون والاستقرار الهيكلي للبواقي (CUSUM/ SQ /CUSUM) دقة عالية ووقتا طويلا في المعالجة البرمجية لضمان خلو السلاسل من الصدمات البنيوية العشوائية والحصول على معلمات مقدرة ذات دلالة اقتصادية صحيحة .

شح المراجع الأكاديمية الحديثة ونقص الدراسات والبحوث الوطنية والإقليمية.

8. المنهج المتبع وأدوات الدراسة

لاثبات فرضيات الدراسة والإجابة على اشكاليتها بكفاءة علمية تم الاعتماد على تركيب منهجي يجمع بين :

المنهج الوصفي التحليلي : في الشق النظري وباب استعراض وتطور البيانات الإحصائية والتشريعات المالية في الجزائر .

المنهج القياسي (الكمي) بالتطبيق على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) و (CUSUM /SQ /CUSUM) لضمان جودة وصلاحية النتائج المقدرة اقتصاديا وإحصائيا .

9. خطة وعناصر البحث

بناءا على مقتضيات التحليل المنهجي المعتمد وطبيعة الدراسة المكونة من فصلين اثنين ،تم تقسيم هذا البحث كالتالي :

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي والنظري للتنمية المالية والنمو الاقتصادي العلاقة مابينهما والدراسات السابقة وينقسم إلى مباحث تتناول الخلفية الفكرية للمتغيرات،القنوات والآليات المفسرة للعلاقة التبادلية بينهما ،بالإضافة إلى استعراض نقدي ومقارن لحزمة من الدراسات السابقة (العربية والأجنبية) التي ناقشت الموضوع لبيان فجوة الدراسة الحالية .

الفصل الثاني :

واقع المنظومة المالية وادراسة القياسية لاثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر (2002-2024) ويركز في شقه الأول على تشخيص واقع ومؤشرات الاقتصاد والقطاع المالي والمصرفي الجزائري ومراحل إصلاحه،لتليه في الشق الثاني الدراسة التطبيقية من خلال تحديد متغيرات النموذج ،إجراء اختبارات سكون السلاسل الزمنية ،تقدير معلمات نموذج ARDL في الأجلين القصير والطويل ،وعرض نتائج اختبارات الاستقرار ومناقشة دلالاتها الاقتصادية .

الفصل الأول

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المالية والنمو الاقتصادي

يعد القطاع المالي أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الحديث، إذ يؤدي دورا محوريا في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو مختلف الأنشطة الاستثمارية، بما يساهم في تعزيز الإنتاج وتحقيق التنمية الاقتصادية. وقد حظيت العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي باهتمام واسع في الأدبيات الاقتصادية، حيث سعى العديد من الباحثين إلى دراسة طبيعة هذه العلاقة وتحديد القنوات التي من خلالها يمكن للقطاع المالي أن يؤثر في أداء الاقتصاد الحقيقي.

ومن هذا المنطلق، يهدف هذا المبحث إلى تقديم الإطار النظري الذي يوضح مفهوم كل من التنمية المالية والنمو الاقتصادي، مع إبراز أهم المؤشرات المستخدمة في قياسهما، إضافة إلى عرض أبرز النظريات الاقتصادية التي فسرت النمو الاقتصادي. كما يتناول هذا المبحث مختلف الفرضيات التي تناولت طبيعة العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي، مع توضيح الآليات التي يمكن من خلالها للقطاع المالي أن يسهم في دعم عملية النمو الاقتصادي.

وعليه، سيتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب رئيسية، يتناول المطلب الأول مفهوم التنمية المالية وأبعادها ومؤشرات قياسها، بينما يتطرق المطلب الثاني إلى مفهوم النمو الاقتصادي وأهم محدداته ونظرياته ومؤشرات قياسه، في حين يخصص المطلب الثالث لعرض وتحليل طبيعة العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: التنمية المالية

الفرع الأول: مفهوم التنمية المالية

يرى كل من King و (1993) Levine وLevine (1997) و Ellisو(2004) Zhu أن التنمية المالية تتحقق عندما يشهد القطاع المالي تحسنا في كفاءته واستقراره وقدرته التنافسية، بما يؤدي إلى تحسين جودة الخدمات المالية وتوسيع نطاقها وتنويع المؤسسات المالية. ويؤكد هذا الاتجاه أن تطوير القطاع المالي لا يقتصر على زيادة حجمه فحسب، بل يشمل أيضا تحسين نوعية الأنشطة المالية وإحداث تغيّرات هيكلية في بنية السوق، حيث يتوقع في الاقتصادات الأكثر تطورا ارتفاع حجم المعاملات داخل النظام المالي

وفي السياق نفسه، يعرّف تقرير التطور المالي (Financial Development Report, 2012) التنمية المالية بأنها مجموعة العوامل والسياسات والمؤسسات التي تساهم في إيجاد وساطة مالية وأسواق تتسم بالكفاءة والفعالية، إضافة إلى تعميق وتوسيع إمكانية الوصول إلى رأس المال والخدمات المالية (Ross Levine, 1997).

كما يذهب Taha Chaiechi (2014) إلى أن تطوير القطاع المالي هو عملية تكاملية تعمل فيها الأدوات المالية والأسواق والوسطاء الماليون بشكل مشترك من أجل تقليل تكاليف المعلومات وتكاليف المعاملات، وتسهيل توجيه المدخرات نحو المشاريع الاستثمارية ذات الإنتاجية العالية، بما يعزز فعالية تخصيص الموارد داخل الاقتصاد (Ellis, 2004).

الفرع الثاني: أبعاد التنمية المالية

تعد التنمية المالية عملية متعددة الأبعاد تعكس تطور النظام المالي في الاقتصاد من خلال مؤسسات وأسواق وأدوات مالية تعمل على توسيع نطاق الخدمات المالية، وتحسين كفاءتها، وتعزيز استقرارها، وتوسيع إمكانية الوصول إليها .وتستخدم هذه الأبعاد كمقاييس رئيسية لتقييم مدى تطور النظام المالي وقدرته على دعم النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو المستدام (صالح، 2019).

أولا: العمق المالي

العمق المالي يعد من أهم أبعاد التنمية المالية، ويقاس عادة من خلال حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي أو حجم الأصول المالية مقارنة بحجم الاقتصاد الكلي. ويعد ارتفاع العمق المالي مؤشرا على مدى قدرة النظام المالي في تعبئة المدخرات وتحويلها إلى استثمارات منتجة.

في الدراسة التي أعدها غالي منصور (2016)، يشير العمق المالي إلى الاتساع الذي تمتد فيه المؤسسات المالية في تقديم الخدمات عبر مختلف القطاعات، وتعد العلاقة بين عمق النظام المالي والنمو الاقتصادي علاقة إيجابية في العديد من الدول العربية، حيث يؤدي زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى تحسين مستوى الاستثمار والإنتاج (منصور، 2016).

ثانيا: الكفاءة المالية

تشير الكفاءة المالية إلى قدرة النظام المالي على أداء وظائفه بأقل تكلفة ممكنة وبأعلى جودة للخدمات، ويشمل ذلك سرعة المعاملات المالية، وتقليل تكاليف المعلومات، وتحسين تخصيص الموارد. وتعتبر الكفاءة المالية مؤشرا مهما لأن ضعفها يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التمويل وتقليل الاستثمارات.

وقد أظهرت دراسة الحسيني (2018) أن ضعف كفاءة البنوك في عدد من الدول العربية يقيد من قدرة النظام المالي على دعم الاستثمار المنتج، ما يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي.

ثالثا: الاستقرار المالي

الاستقرار المالي يعد بعدا أساسيا آخر، ويقصد به قدرة النظام المالي على مواجهة الصدمات وعدم التأثر بشكل كبير بما قد يحدث من أزمات في الأسواق المالية أو الاقتصادية، بحيث يستمر النظام في أداء دوره الوسيط دون حدوث انقطاعات كبيرة للخدمات المالية (الحسيني، 2018).

إن تحقيق الاستقرار المالي في الدول العربية يرتبط بوجود نظم تنظيم ورقابة فعّالة على البنوك والأسواق المالية، بحيث تقل المخاطر النظامية ويزداد مستوى الثقة لدى المستثمرين والمودعين (سحنون).

رابعا: الشمول المالي

يعكس الشمول المالي مدى قدرة مختلف فئات المجتمع على الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، مثل الحسابات المصرفية، الائتمان، أدوات الدفع، والمدخرات، وهو مقياس مهم في الاقتصادات النامية لأنه يعكس مشاركة أكبر للفئات الفقيرة والصغيرة في الأنشطة الاقتصادية.

إن ارتفاع مستويات الشمول المالي في عدد من الدول العربية كان مرتبطا بتحسن في معدلات الادخار والاستثمار، خصوصا في المناطق الريفية والأقل دخلا، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي ويزيد فرص النمو (الزعبي، 2020).

خامسا: تنوع المؤسسات والأسواق المالية

يشمل تنوع المؤسسات والأسواق المالية وجود عدة قنوات للتمويل مثل البنوك التجارية، أسواق الأسهم والسندات، شركات التأمين، وصناديق الاستثمار. ويعد هذا التنوع مهما لتلبية احتياجات مختلفة للمستثمرين والمقترضين وتقليل الاعتماد على مصدر واحد للتمويل.

وفي ذروة هذا التنوع، تكون الأسواق المالية أكثر قدرة على استيعاب الصدمات وتوجيه الموارد بكفاءة أكبر، ما ينعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي العام (منصور، 2016).

الفرع الثالث: مؤشرات قياس التنمية المالية

يتم قياس التنمية المالية باستخدام مجموعة من المؤشرات الكمية التي تعكس تطور المؤسسات المالية والأسواق المالية وكفاءة عملها وانتشار الخدمات المالية داخل الاقتصاد. وقد طوّرت العديد من المؤسسات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أطرا تحليلية لقياس التنمية المالية اعتمادا على مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالعمق المالي والوصول المالي والكفاءة المالية والاستقرار المالي (Čihák Martin).

ويؤكد الباحثون في الاقتصاد المالي أن قياس التنمية المالية يعتمد عادة على مجموعة من المؤشرات التي تعكس قدرة النظام المالي على تعبئة الموارد المالية وتخصيصها بكفاءة. وتشمل هذه المؤشرات حجم الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص، وحجم السيولة النقدية في الاقتصاد، ومدى تطور الأسواق المالية، بالإضافة إلى درجة انتشار الخدمات المصرفية داخل المجتمع.

أولا: مؤشرات العمق المالي(Financial Depth)

يشير العمق المالي إلى حجم النشاط المالي مقارنة بحجم الاقتصاد، ويعدّ من أهم المؤشرات المستخدمة في قياس درجة تطور النظام المالي. ويعكس هذا المؤشر مدى قدرة المؤسسات المالية على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار (World bank، 2016).

ومن أبرز المؤشرات المستخدمة في قياس العمق المالي:

1. **نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي**

يعد هذا المؤشر من أكثر المؤشرات استخداما في الدراسات الاقتصادية لقياس التنمية المالية، حيث يعكس حجم التمويل الذي تقدمه البنوك للقطاع الخاص مقارنة بحجم الاقتصاد. وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على قدرة أكبر للنظام المالي على تمويل الأنشطة الاقتصادية.

2. **نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي(M2/GDP)**

يقيس هذا المؤشر حجم السيولة النقدية المتداولة في الاقتصاد مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، ويستخدم لتقييم مدى تطور النظام المصرفي وقدرته على جذب المدخرات.

3. **نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي**

يعكس هذا المؤشر درجة ثقة الأفراد والمؤسسات في الجهاز المصرفي ومدى قدرته على تعبئة المدخرات من مختلف القطاعات الاقتصادية (Ross Levine، 1997).

4. **القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي**

يقيس هذا المؤشر حجم سوق الأوراق المالية مقارنة بحجم الاقتصاد، ويعكس مدى تطور الأسواق المالية وقدرتها على توفير التمويل للشركات والمؤسسات الاقتصادية (World bank، 2016).

ثانيا: مؤشرات الكفاءة المالية(Financial Efficiency)

تشير الكفاءة المالية إلى قدرة المؤسسات المالية على تقديم خدماتها بأقل تكلفة ممكنة وبأعلى مستوى من الجودة، مما يساهم في تحسين عملية تخصيص الموارد داخل الاقتصاد (عجمي محمد عبد العزيز، 2014).

ومن أهم المؤشرات المستخدمة لقياس الكفاءة المالية:

1. **هامش سعر الفائدة بين الإقراض والإيداع**

يقيس الفرق بين سعر الفائدة الذي تفرضه البنوك على القروض وسعر الفائدة الذي تمنحه على الودائع، ويستخدم كمؤشر على درجة الكفاءة والمنافسة في النظام المصرفي.

2. **العائد على الأصول(ROA)**

يعكس قدرة المؤسسات المالية على تحقيق أرباح من أصولها، ويستخدم كمؤشر على كفاءة الإدارة المصرفية.

3. **العائد على حقوق الملكية(ROE)**

يقيس قدرة البنوك والمؤسسات المالية على تحقيق عائد مناسب للمساهمين، ويستخدم لتقييم الأداء المالي للمؤسسات المصرفية.

ثالثا: مؤشرات الوصول المالي(Financial Access)

يشير الوصول المالي إلى مدى قدرة الأفراد والشركات على الحصول على الخدمات المالية الرسمية، مثل الحسابات المصرفية والقروض وخدمات الدفع. وقد أصبح هذا البعد من أهم أبعاد التنمية المالية في السنوات الأخيرة بسبب دوره في تحقيق الشمول المالي وتقليل الفقر (صندوق النقد العربي، 2021).

ومن أهم مؤشرات الوصول المالي:

- عدد فروع البنوك لكل عدد معين من السكان .
- عدد أجهزة الصراف الآلي .
- نسبة السكان الذين يمتلكون حسابات مصرفية .
- نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تحصل على التمويل المصرفي.

وتعكس هذه المؤشرات مدى انتشار الخدمات المالية داخل المجتمع وقدرة مختلف الفئات الاقتصادية على الاستفادة منها.

رابعا: مؤشرات الاستقرار المالي(Financial Stability)

يشير الاستقرار المالي إلى قدرة النظام المالي على مواجهة الصدمات الاقتصادية والمالية دون حدوث أزمات تؤثر على النشاط الاقتصادي. ويعد الاستقرار المالي شرطا أساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة (صندوق النقد العربي، 2021).

ومن أهم المؤشرات المستخدمة في قياس الاستقرار المالي:

- نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض .
- نسبة كفاية رأس المال في البنوك .
- نسبة السيولة المصرفية .
- تقلبات أسعار الأوراق المالية.

وتستخدم هذه المؤشرات من قبل البنوك المركزية والمؤسسات المالية الدولية لتقييم سلامة النظام المالي ومدى قدرته على مواجهة الأزمات المالية.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي

يمثل النمو الاقتصادي أحد أهم الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها، لما له من دور أساسي في تحسين مستوى المعيشة وزيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد. كما يعد مؤشرا رئيسيا على نجاح السياسات الاقتصادية والمالية التي تنتهجها الدول، إذ يعكس قدرة الاقتصاد على زيادة إنتاج السلع والخدمات عبر الزمن. ولذلك اهتمت الأدبيات الاقتصادية بدراسة مفهوم النمو الاقتصادي، وطرق قياسه، والعوامل المحددة له، إضافة إلى النظريات التي تفسر آلياته ومصادره.

الفرع الأول: مفهوم وأهمية النمو الاقتصادي

يشير النمو الاقتصادي إلى الزيادة المستمرة في مستوى الإنتاج الاقتصادي داخل دولة معينة خلال فترة زمنية محددة، حيث يتمثل ذلك في ارتفاع إنتاج السلع والخدمات مع استبعاد تأثيرات التضخم من أجل قياس الزيادة الحقيقية في النشاط الاقتصادي. ويؤدي تحقق النمو الاقتصادي إلى تعزيز أداء الشركات وزيادة أرباحها نتيجة ارتفاع قيمة أسهمها في الأسواق المالية، وهو ما يشجع على توسيع الاستثمارات وزيادة الطلب على اليد العاملة. ويساهم ذلك في خفض معدلات البطالة وارتفاع مستويات الدخل لدى الأفراد، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تحسين مستوى المعيشة وزيادة القدرة الشرائية للسكان، وبالتالي ارتفاع الطلب على السلع والخدمات داخل الاقتصاد.

كما ينظر إلى النمو الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية على أنه نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل الإنتاجية الأساسية، من بينها العمل ورأس المال المادي ورأس المال البشري والتقدم التكنولوجي. فكلما ارتفعت كفاءة هذه العوامل أو زادت كميتها، انعكس ذلك في زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد. وبعبارة أخرى، فإن الجمع بين رأس المال والموارد الطبيعية وتحسين مهارات القوى العاملة وتوفير التكنولوجيا المناسبة يسهم في رفع حجم الإنتاج الاقتصادي (موقع موضوع، 2026)

كما ينظر إلى النمو الاقتصادي على أنه العملية التي ينتج عنها ارتفاع طويل الأجل في مستوى الدخل الحقيقي للفرد وتحسن مستوى المعيشة نتيجة زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

وفي تعريف آخر، يشير النمو الاقتصادي إلى الزيادة في إنتاج السلع والخدمات داخل الاقتصاد عبر الزمن، وهو ما يعكس توسع النشاط الاقتصادي الناتج عن تراكم رأس المال، وزيادة قوة العمل، وتحسن التكنولوجيا (Barro، Economic Growth, 2nd ed، 2004).

ويرى بعض الاقتصاديين أن النمو الاقتصادي يمكن تفسيره كناتج لتفاعل عوامل الإنتاج الأساسية، وهي: العمل، ورأس المال، والتقدم التكنولوجي، حيث يؤدي تحسين هذه العوامل إلى رفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد بشكل مستمر (Mankiw، 2019).

كما يوضح البنك الدولي أن النمو الاقتصادي يقاس عادة بزيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP)، ويستخدم كمؤشر أساسي لقياس الأداء الاقتصادي للدول ومقارنة مستويات التقدم الاقتصادي بينها (world bank).

أهمية النمو الاقتصادي

تشير الدراسات التنموية في عدد من الدول النامية إلى أن النمو الاقتصادي يعد من أهم الآليات الفعالة للحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة، إذ يؤدي ارتفاع دخل الفرد إلى انخفاض ملحوظ في معدلات الفقر، حيث تظهر بعض التقديرات أن زيادة الدخل بنسبة 10% قد تؤدي إلى تراجع معدل الفقر بما يتراوح بين 20% و30%.

ويسهم النمو الاقتصادي في تقليل مستويات الفقر بشكل مباشر، من خلال رفع دخل الأفراد وتحسين قدرتهم الشرائية، وقد بيّنت دراسات مقارنة شملت عددا من الدول أن ارتفاع دخل الفرد بنسبة 1% قد يرتبط بانخفاض معدل الفقر بنحو 1.7% في بعض الحالات.

كما يعمل النمو الاقتصادي على إعادة تشكيل البنية الاجتماعية عبر تحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة، مع الإشارة إلى أن العلاقة بين النمو والمساواة ليست علاقة تلقائية، إذ قد يتحقق النمو دون تحسن مباشر في عدالة توزيع الدخل.

ومن جهة أخرى، يساهم النمو الاقتصادي في خلق فرص عمل جديدة نتيجة توسع النشاط الإنتاجي وارتفاع الطلب على اليد العاملة، مما يساعد على تقليص البطالة ودعم عملية التحول الهيكلي في الاقتصاد نحو قطاعات أكثر إنتاجية.

كما يؤدي النمو الاقتصادي إلى تعزيز التقدم البشري من خلال تحسين الظروف المعيشية للسكان، ليس فقط عبر زيادة الدخل، بل أيضا عبر دعم الاستثمار في مجالات التنمية الاجتماعية مثل التعليم والصحة، نتيجة زيادة الموارد المالية المتاحة للدولة.

وأخيرا، ينعكس النمو الاقتصادي بشكل إيجابي على تطوير قطاعي التعليم والصحة، إذ يسمح ارتفاع الدخل القومي بزيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة، مما يؤدي إلى تحسين جودة التعليم ورفع كفاءة النظام الصحي وزيادة فرص الالتحاق بالمؤسسات التعليمية (موقع موضوع، 2026).

الفرع الثاني: مؤشرات القياس وطرقه

مؤشرات قياس النمو اللإقتصادي

أولا: العمل(Labor)

يعد عنصر العمل من أهم محددات النمو الاقتصادي، حيث يمثل القوة البشرية المنتجة داخل الاقتصاد. ويمكن تحليل هذا العامل من خلال بعدين أساسيين:

1. **كمية العمل**

وتشير إلى حجم السكان والقوة العاملة المتاحة في الاقتصاد. فكلما زاد عدد السكان النشطين اقتصاديا، ارتفعت القدرة الإنتاجية الكلية، بشرط توفر فرص عمل كافية واستيعاب هذه القوة في النشاط الاقتصادي. كما يؤثر النمو السكاني على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

2. نوعية العمل (رأس المال البشري)

ترتبط نوعية العمل بمستوى التعليم والتكوين والتدريب والمهارات التقنية. وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن الاستثمار في رأس المال البشري يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين النمو الاقتصادي على المدى الطويل. فالدول التي تمتلك مستويات تعليم وتكوين أعلى تحقق معدلات نمو اقتصادي أفضل مقارنة بالدول ذات المهارات الضعيفة (عزوز، 2022).

ثانيا: رأس المال(Capital)

يعتبر رأس المال أحد الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي، إذ يعكس حجم الاستثمارات المتراكمة داخل الاقتصاد. وينقسم إلى:

1. رأس المال المادي

ويشمل الآلات والمعدات والتجهيزات المستخدمة مباشرة في العملية الإنتاجية، والتي تساهم في رفع الإنتاجية وتحسين الكفاءة الاقتصادية.

2. رأس المال الاجتماعي (البنية التحتية)

ويشمل الطرق، وشبكات النقل، والاتصالات، والطاقة، والمياه. وتعد هذه العناصر غير مباشرة في الإنتاج لكنها ضرورية لتسهيل النشاط الاقتصادي وخفض تكاليف الإنتاج والمعاملات.

ويشير الفكر الاقتصادي الحديث إلى أن تراكم رأس المال يعد شرطا أساسيا لتحقيق النمو المستدام، خاصة عندما يكون مصحوبا بتطور تكنولوجي فعال (عزوز، 2022).

ثالثا: التقدم التكنولوجي و التنظيم

يمثل التقدم التكنولوجي أحد أهم محركات النمو الاقتصادي الحديث، حيث يرتبط بقدرة الاقتصاد على الابتكار وتطبيق المعرفة العلمية في الإنتاج. وقد أكدت نظريات النمو الحديثة أن التكنولوجيا هي العامل الأكثر تأثيرا في رفع الإنتاجية على المدى الطويل.

كما أن تحقيق النمو الاقتصادي يتطلب وجود بيئة تنظيمية ومؤسساتية فعالة، إضافة إلى نظام تعليمي وبحث علمي متطور يسمح بإنتاج المعرفة وتطبيقها.

ويشير بعض الاقتصاديين إلى أن غياب روح المبادرة وريادة الأعمال قد يعيق عملية التنمية، حتى في ظل توفر الموارد الطبيعية ورأس المال (Barro، 2004).

رابعا: الأرض والموارد الطبيعية

تلعب الموارد الطبيعية دورا مهما في تحديد القدرة الإنتاجية للدول، حيث تشمل الموارد الطاقوية (كالنفط والغاز)، والمعادن، والأراضي الزراعية. وتعد الجزائر من الدول الغنية بالموارد الطبيعية، خاصة في قطاع الطاقة، مما يجعل هذا العامل مؤثرا في هيكل الاقتصاد الوطني.

ومع ذلك، فإن الأدبيات الاقتصادية الحديثة تؤكد أن الموارد الطبيعية وحدها لا تضمن النمو، بل يجب أن تكون مصحوبة بإدارة فعالة واستثمار تكنولوجي ومؤسسات قوية.

خامسا: التجارة الدولية

تساهم التجارة الدولية في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال فتح الأسواق الخارجية أمام المنتجات الوطنية، وتمكين الدول من الاستفادة من الميزة النسبية. كما تساعد على تحسين الكفاءة الإنتاجية وتوسيع قاعدة الإنتاج.

وتسمح التجارة الخارجية للدول النامية مثل الجزائر بتجاوز محدودية السوق الداخلي، وتحقيق تنويع اقتصادي تدريجي، خاصة في ظل الاعتماد على صادرات الطاقة.

سادسا: الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI)

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر تمويل النمو الاقتصادي، حيث يساهم في:

- زيادة حجم الاستثمارات المحلية
- نقل التكنولوجيا الحديثة
- تحسين الإنتاجية
- تطوير مهارات العمال من خلال التدريب
- تعزيز المنافسة داخل السوق المحلي

وتشير الدراسات الاقتصادية إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا مهما في دعم النمو الاقتصادي في الدول النامية، خاصة عندما تكون البيئة الاستثمارية مستقرة وجاذبة (Mankiw، 2019).

طرق قياس النمو الاقتصادي

طرق قياس النمو الاقتصادي هي مجموعة من المؤشرات الكمية التي تستخدم لتحديد مدى التغير في النشاط الاقتصادي لدولة ما خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترات سابقة. ويهدف هذا القياس إلى تقييم تطور الإنتاج والدخل ومستوى الرفاه الاقتصادي، من أجل تحديد ما إذا كان الاقتصاد في حالة توسع حقيقي أو انكماش.

ويعتمد تحليل النمو الاقتصادي على عدة مؤشرات مترابطة، لأن الاعتماد على مؤشر واحد فقط لا يعكس الصورة الكاملة لأداء الاقتصاد.

أولا: مؤشرات الدخل

1. متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج

يعتبر هذا المؤشر من أهم أدوات قياس النمو الاقتصادي، ويستخدم بشكل واسع في المقارنات الدولية لأنه يأخذ بعين الاعتبار عدد السكان.

الصيغة:

$$\text{نصيب الفرد} = \frac{\text{الدخل أو الناتج القومي}}{\text{عدد السكان}}$$

يشير هذا المؤشر إلى مستوى الرفاه الاقتصادي، حيث يعكس كمية السلع والخدمات المتاحة لكل فرد في المجتمع.

إذا كان معدل نمو الناتج أكبر من معدل نمو السكان، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد وتحسن مستوى المعيشة، أما إذا كان العكس فإن مستوى المعيشة يتراجع حتى لو ارتفع الناتج الكلي (عزوز، 2022).

الفرق بين الدخل النقدي والحقيقي:

- الدخل النقدي: يقاس بالأسعار الجارية ويتأثر بالتضخم .
- الدخل الحقيقي: يقاس بالأسعار الثابتة ويعكس التغير الحقيقي في الإنتاج .

ويعتبر الدخل الحقيقي أكثر دقة في قياس النمو الاقتصادي لأنه يعزل أثر التضخم.[3]

ثانيا: الناتج المحلي الإجمالي(GDP)

يعد الناتج المحلي الإجمالي المؤشر الأكثر استخداما لقياس النمو الاقتصادي.

تعريفه:

هو القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل دولة معينة خلال فترة زمنية محددة، عادة سنة واحدة.

طريقة الحساب:

$$GDP = C + I + G + (X - I)$$

حيث:

- Cالاستهلاك
- I الاستثمار
- Gالإنفاق الحكومي
- Xالصادرات
- Mالواردات

يعكس هذا المؤشر حجم الاقتصاد، ويستخدم لتحديد معدل النمو الاقتصادي من خلال مقارنة قيمته عبر الزمن (عزوز، 2022).

ثالثا: معدل النمو الاقتصادي

يقيس معدل النمو نسبة التغير في الناتج أو الدخل بين فترتين زمنيتين.

$$CM = \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}}$$

حيث يمثل Y_t الناتج في الفترة الحالية و Y_{t-1}الناتج في الفترة السابقة.

ويستخدم هذا المؤشر لتحديد اتجاه النمو الاقتصادي سواء كان إيجابيا أو سلبيا.

النمو المركب

$$\mathrm{CMC} = \left(\frac{\mathrm{Y_N}}{\mathrm{Y_0}} - 1\right)$$

ويستخدم لقياس متوسط النمو خلال فترة زمنية طويلة، وهو أكثر دقة في الدراسات المقارنة.

رابعا: مؤشرات الإنتاج

تشمل هذه المؤشرات تحليل الناتج المحلي حسب القطاعات الاقتصادية مثل:

- القطاع الفلاحي
- القطاع الصناعي
- قطاع الخدمات

وتساعد هذه المؤشرات في فهم بنية الاقتصاد وتحديد القطاعات الأكثر مساهمة في النمو (Mankiw، 2019).

خامسا: مؤشرات الإنتاجية

1. **إنتاجية العمل**

$$\text{إنتاجية العمل} = \frac{\text{الإنتاج الكلي}}{\text{عدد العمال}}$$

2. **الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج**

وتقيس كفاءة استخدام العمل ورأس المال والتكنولوجيا في إنتاج السلع والخدمات.

تعتبر الإنتاجية من أهم محددات النمو الاقتصادي طويل الأجل لأنها تعكس التطور التكنولوجي وكفاءة الإدارة (Barro، 2004).

سادسا: المؤشرات المالية

تشمل:

- معدل الاستثمار
- الادخار الوطني
- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

وتعد هذه المؤشرات مهمة لأنها تعكس قدرة الاقتصاد على التمويل والتوسع المستقبلي.

سابعا: المؤشرات الاجتماعية المرتبطة بالنمو

رغم أنها لا تقيس النمو مباشرة، إلا أنها تعكس أثره، وتشمل:

- مؤشر التنمية البشرية.
- معدلات الفقر.
- مستوى التعليم.
- مستوى الصحة.

وتستخدم هذه المؤشرات لتقييم ما إذا كان النمو الاقتصادي ينعكس فعليا على رفاه السكان.

ثامنا: المؤشرات الخارجية

تشمل:

- ميزان المدفوعات.
- نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي.
- درجة الانفتاح الاقتصادي.

وتعكس قدرة الاقتصاد على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

تاسعا: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

تشمل:

- معدل التضخم.
- معدل البطالة.
- عجز الميزانية.
- عجز الحساب الجاري.

ويعتبر الاستقرار شرطا أساسيا لتحقيق نمو اقتصادي مستدام (Programme، 2023).

الفرع الثالث: محددات النمو

يرتبط مستوى الحياة في أي اقتصاد بالمقدرة الإنتاجية للاقتصاد من السلع والخدمات، وهذه الإنتاجية مرتبطة بكمية أرس المال البشري ومجموع المعارف التكنولوجية المتاحة عند العمال.

-عوامل الإنتاج :

إن زيادة الحجم المتاح من عوامل الإنتاج يساهم في زيادة الإنتاج، ومع افتراض غياب عامل التكنولوجيا نستنتج معادلة الإنتاج بالعلاقة:

$$Y = F\ (K.\ L)$$

حيث:

Y =الإنتاج.

K =رأس المال .

L =العمل.

في هذه الحالة فإن حجم الإنتاج ال يتغير إلا بتأثير تغيير حجم رأس المال والعمل، هناك العديد من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي والتي تعمل على إحداث النمو من أهمها:

-عنصر رأس المال :

تصبح قوة العمل أكثر كفاءة عندما تتوفر لها وسائل الإنتاج المختلفة، والتي تشمل رأس المال المادي. ويقصد برأس المال المادي مجموع الأصول المنتجة التي تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى، مثل الآلات، المعدات، والتجهيزات، إضافة إلى البنية التحتية الضرورية لقيام الأنشطة الإنتاجية سواء كانت زراعية أو صناعية أو خدمية.

ويتخذ رأس المال في البداية شكلا عينيا يتمثل في الأصول المادية، لكنه يمكن أن يعبَّر عنه لاحقا بالقيمة النقدية عند تقييمه اقتصاديا. كما يقصد برأس المال في أي اقتصاد إجمالي ما تمتلكه الدولة في لحظة

زمنية معينة من مبانٍ وآلات وتجهيزات ومعدات، وهو رصيد يتغير مع مرور الوقت حسب عمليات الإضافة أو النقصان.

ومن جهة أخرى، تعرف الزيادة في هذا الرصيد الرأسمالي بعملية التكوين الرأسمالي، وهي عملية تراكمية تتم عبر الزمن نتيجة الاستثمارات السنوية. وبالتالي فإن التكوين الرأسمالي يعكس حجم الاستثمار في الاقتصاد، إذ يمثل في النهاية مقدار الإضافة التي تؤدي إلى زيادة المخزون الكلي لرأس المال في المجتمع (رضوان بوشويشة، 2024-2025).

-عنصر العمل :

إلى جانب أرس المال المادي يوجد نوع آخر من أرس المال، والذي يعتبر ضروري في عملية الإنتاج والذي يكون ملموس بنسبة أقل من أرس المال المادي وهو أرس المال البشري، حيث يعتبر عنصر العمل من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي، كما أن أهم عنصر في تكوينه هو الس كان ونوعية هؤلاء السكان والهرم السكاني، وزيادة السكان في هذه الحالة تعني زيادة عرض العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي، حيث يعتبر ذلك مصدر زيادة النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي، ومن هنا وجب الاهتمام بتدريب العنصر البشري، وتنمية المهارات الفنية الأساسية، ألنها تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وزيادة معدل النمو الاقتصادي وتظهر أهمية عنصر العمل في عملية الإنتاج من خلال ما يلي:

$$PML + (\ ,\ L + 1) - F(K,\ L)$$

-الإنتاجية الحدية للعملPML:

إن ارتفاع عنصر العمل بالنسبة ΔLيؤدي إلى حجم الناتج بالمقدار(ΔL،PML)، مثال: نفرض أن الإنتاجية الحدية للعمل تساوي 02 معناه كل وحدة إضافية من العمل تسمح بزيادة القيمة المنتجة بـ 02 وحدة، إذا زاد عامل العمل بـ 10 وحدات فإن الكمية الإضافية المنتجة تحسب كالآتي :

$$\Delta L = PML.\ \Delta L$$

$$unitedeproduction$$

$$unitedecapital = \mathbf{20}\ \boldsymbol{unitedeproduction}$$

إذن زيادة 10 وحدات من عامل العمل تؤدي إلى زيادة الإنتاج بـ 20 وحدة.

-عنصر التكنولوجيا:

حتى الآن في تحليلنا لمصادر النمو الاقتصادي كنا نفترض أن دالة الإنتاج ال تتغير مع مرور الوقت، ولكن في الواقع ومع اعتبار عنصر التقدم التكنولوجي فإن دالة الإنتاج تتغير، وبالتالي الكمية المعطاة من كل عامل من عوامل الإنتاج، وأصبح من الممكن أن تنتج أكثر من الأمس، حيث يظهر تأثير التقدم التكنولوجي في التحليل بفضل معادلة الإنتاج التالية (رضوان بوشويشة، 2024-2025):

$$Y = AF\ (K.\ L)$$

A =يمثل مستوى التكنولوجيا.

حيث أن الناتج إلى يرتفع لمجرد ارتفاع حجم عنصر العمل وعنصر رأس المال فقط، ولكن نتيجة لتحسن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

ويشمل عامل التقدم التكنولوجي تصبح معادلة النمو الاقتصادي على الشكل التالي.

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \alpha \frac{\Delta K}{K} + ((1 - \alpha) \frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta A}{A}$$

حيث :

$\alpha \frac{\Delta K}{K}$= مساهمة عامل رأس المال.

$(1 - \alpha)\frac{\Delta L}{L}$= مساهمة العمل.

$\frac{\Delta A}{A}$ = مساهمة عامل التكنولوجيا.

الفرع الرابع: نظريات النمو الاقتصادي

إن الكتابات بخصوص النمو الاقتصادي قديمة قدم الاقتصاد ذاته وقد ظهرت نظريات عديدة ومختلفة في مجال النمو الاقتصادي، وسوف نتعرض إلى النظريات والمدارس الفكرية التي ركزت على عملية النمو بدءا من الاقتصاديين الكلاسيك.

نظريات النمو الاقتصادي

1. نظرية النمو الكلاسيكية:

تعتبر النظرية الكلاسيكية من أقدم المدارس الاقتصادية التي فسّرت النمو الاقتصادي، وقد ارتبطت بأعمال عدد من الاقتصاديين مثل **آدم سميث، ديفيد ريكاردو، توماس مالتوس وكارل ماركس** .وعلى الرغم من اختلاف مقارباتهم النظرية، فإنهم اتفقوا على مجموعة من المبادئ الأساسية المتعلقة بكيفية حدوث النمو الاقتصادي (القريشي، 2007).

يرى الفكر الكلاسيكي أن الإنتاج يعتمد على مجموعة من عوامل الإنتاج الأساسية، وهي العمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي، حيث يؤدي أي تغير في هذه العناصر إلى تغير في حجم الإنتاج وبالتالي في معدلات النمو الاقتصادي. كما اعتبروا أن الموارد الطبيعية، وخاصة الأرض الزراعية، تمثل عاملا محدودا نسبيا، مما يؤدي إلى خضوع الإنتاج لقانون **تناقص الغلة** عند زيادة استخدام العمل ورأس المال مع ثبات الأرض والتكنولوجيا (عريقات، 2006).

كما أكد الكلاسيكيون أن **التراكم الرأسمالي** يمثل المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، حيث يؤدي تحقيق الأرباح إلى زيادة الادخار، والذي يعاد استثماره في توسيع الطاقة الإنتاجية. وبالتالي تعد الأرباح المصدر الرئيسي لتكوين رأس المال وتوسيع الاستثمار.

ويرى هؤلاء أيضا وجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، حيث يؤدي ارتفاع التراكم الرأسمالي إلى زيادة الطلب على العمل ومن ثم ارتفاع عدد السكان. في المقابل، فإن زيادة السكان قد تؤدي إلى الضغط على الموارد الزراعية، مما يسبب ارتفاع الأسعار وانخفاض الأرباح، وبالتالي تراجع الادخار والاستثمار (القريشي مدحت).

كما اعتبر الكلاسيكيون أن **الأرباح هي المصدر الأساسي للادخار**، لكنها تميل إلى الانخفاض نتيجة اشتداد المنافسة بين الرأسماليين. كما رأوا أن **توسع الأسواق والتجارة الدولية** يسهم في دعم النمو الاقتصادي، إلا أن الاقتصاد الرأسمالي قد يصل في النهاية إلى حالة من الركود نتيجة ندرة الموارد الطبيعية وتراجع الأرباح.

وفي هذا الإطار، دعا الكلاسيكيون إلى **تقليل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي**، مؤكدين أن آلية السوق قادرة على تحقيق التوازن الاقتصادي. غير أن الدراسات الاقتصادية الحديثة تشير إلى أن هذه النظرية

تقوم على افتراضات مثالية مثل المنافسة الكاملة والاستخدام التام للموارد، وهي افتراضات يصعب تحققها في الواقع الاقتصادي.

2. نظرية شومبيتر

نظرية شومبيتر من أبرز النظريات الحديثة في تحليل النمو الاقتصادي، حيث قدّم الاقتصادي **جوزيف شومبيتر** تصورا مختلفا عن الفكر الكلاسيكي والماركسي. فقد ركّز على أن النظام الرأسمالي ليس نظاما ثابتا أو نهائيا، بل هو إطار ديناميكي يتطور من خلال الابتكار والتجديد.

وترتكز نظرية شومبيتر على ثلاثة عناصر أساسية في تفسير النمو الاقتصادي، وهي :**الابتكار، المنظم (رجل الأعمال)، والائتمان المصرفي**، حيث يعتبر الابتكار القوة الدافعة للنمو، بينما يقوم المنظم بتنفيذ هذا الابتكار، ويوفر الائتمان المصرفي التمويل اللازم له (وفاء عبد الباسط، 2000).

ويرى شومبيتر أن النمو الاقتصادي لا يحدث بشكل تدريجي، بل يتم عبر **دورات اقتصادية متقطعة** تتمثل في فترات ازدهار يعقبها ركود، نتيجة إدخال ابتكارات جديدة تغيّر بنية الإنتاج. كما أن هذه الدورات تظهر عندما تتغير البيئة الاقتصادية وتصبح أقل ملاءمة للاستثمار الابتكاري.

كما يركز شومبيتر على دور **رجل الأعمال (Entrepreneur)** باعتباره العنصر الأساسي في عملية النمو، إذ يقوم بإدخال منتجات جديدة، وطرق إنتاج حديثة، وفتح أسواق جديدة، والحصول على مصادر جديدة للمواد الأولية. ولا يشترط أن يكون هذا المنظم مالكا لرأس المال، بل يتميز بروح المبادرة والابتكار (وفاء عبد الباسط، 2000).

ويؤكد شومبيتر أن **الائتمان المصرفي** هو الأداة الأساسية لتمويل الابتكار، وليس الادخار كما في التحليل الكلاسيكي، حيث تقوم البنوك بتوفير التمويل اللازم للمشاريع الجديدة، مما يسمح بحدوث النمو الاقتصادي.

كما ميّز بين نوعين من الاستثمار:

- **الاستثمار الابتكاري** الذي يقود النمو الاقتصادي على المدى الطويل .
- **الاستثمار التابع** الذي يتحدد بالأرباح وأسعار الفائدة وحجم رأس المال القائم (عريقات، 2006، الصفحات 272-274).

ورغم أهمية هذه النظرية، إلا أنها تعرضت لانتقادات تتعلق بمحدودية نطاقها التحليلي، حيث ركزت بشكل كبير على الابتكار والائتمان دون إعطاء وزن كافٍ لبقية العوامل الاقتصادية. كما أن تطبيقها في الدول النامية يظل محدودا بسبب اختلاف البنية الاقتصادية والاجتماعية.

3. نظرية النمو الكينزية- النيو كينزيون (نموذج هارود ودومار)

ظهرت النظرية الكينزية في أعقاب أزمة الكساد الكبير سنة 1929، والتي كشفت عن عجز النظريات الكلاسيكية في تفسير حالات الركود الاقتصادي. وقد قدّم جون مايناردكينز نقدا جوهريا للفكر الكلاسيكي، خاصة قانون "ساي" الذي يفترض أن العرض يخلق الطلب تلقائيا.

يرى كينز أن مستوى التشغيل والدخل لا يتحقق بالضرورة عند حالة الاستخدام الكامل، بل يمكن أن يستقر الاقتصاد عند مستويات أقل نتيجة قصور الطلب الكلي .وبالتالي فإن الطلب الفعال هو المحدد الأساسي للإنتاج والتشغيل، وليس العرض كما في الفكر الكلاسيكي.

كما أوضح كينز أن الاستثمار يتحدد بسعر الفائدة، في حين يتحدد الادخار بمستوى الدخل، وأن مستوى الإنتاج يعتمد أساسا على حجم العمالة المستخدمة. وقد ركز كينز على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير أكثر من اهتمامه بالنمو طويل الأجل، حيث يتحقق التوازن عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط في اقتصاد مغلق (كينز جون مايناردد، 2003).

أ. **نموذج هارود ودومار– النيوكينزيون**

جاء هارود ودومار بعد كينز وقاما بتطوير نظرية كينز، حيث توصلا إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا هاما ورئيسيا في عملية النمو، وذلك استنادا على تجربة البلدان المتقدمة، وبحثا في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان وكذا الظروف التي يمكن أن تجعل الاقتصاد الذي ينمو أن يحافظ على حالة الاستخدام الكامل، فقد حاول كل من هارود ودومار دراسة العلاقة بين التكوين الرأسمالي (الاستثمار) والنمو الاقتصادي انطلاقا من عدة افتراضات أهمها (علي أحمد عبد الله، 2009):

- الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال K المستثمر في الوحدة الإنتاجية.
- معدل النمو في الناتج $\left(\frac{\Delta Y}{Y}\right)$يعتمد على الميل الحدي للادخار $\left(\frac{\Delta S}{\Delta Y}\right)$وكذا معامل رأس المال على الناتج $\left(\frac{K}{\mathrm{Y}}\right)$
- الميل الحدي للادخار يساوي الميل المتوسط للادخار ($S = \frac{S}{Y} = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$ معدل الإدخار)

وفقا للفرضيات السابقة تم صياغة النموذج التالي:

عند التوازن لدينا I = S :(الاستثمار يساوي الادخار)

كذلك I = iY : (i معدل الاستثمار)

$I = \Delta K$(الاستثمار هو التغير الذي يحصل في مخزون الرأسمال)

كما لدينا $\mathrm{K} = \frac{\mathrm{I}}{\Delta \mathrm{Y}} = \frac{\Delta \mathrm{K}}{\Delta \mathrm{Y}}$

بقسمة طرفي المعادلة السابقة على Y نحصل على المعادلة الأخيرة التالية:

$$\frac{\Delta \mathrm{Y}}{\mathrm{Y}} = \frac{\mathrm{I}/\mathrm{Y}}{K} \Rightarrow \frac{\Delta \mathrm{Y}}{\mathrm{Y}} = \frac{\mathrm{s}}{\mathrm{K}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1{,}66)$$

(عند التوازن)

حيث:

$\frac{\Delta Y}{Y}$ معدل نمو الناتج، sمعدل الادخار، k المعامل الحدي لرأس المال على الناتج.

من خلال المعادلة الأخيرة التي توصل إليها كل من هارود ودومار أن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار (أو معدل الادخار) مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال على الناتج، فيمكن لمعدل النمو أن يزداد برفع نسبة الادخار في الدخل أو تخفيض معامل رأس المال على الناتج، وبالتالي معدل النمو هو دالة في العلاقة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار، وأنه غير مستقر . واجهت هذه النظرية عدة انتقادات، على أن الافتراضات السابقة غير واقعية، حيث تميز النموذج السابق بتشاؤمه حول إمكانية الجمع بين النمو المستمر والاستخدام الكامل (التام) في الآجل الطويل، وهذا مما يؤكد أن الاستثمار لا يؤثر على النمو طويل الآجل، لأن أي زيادة في معدل الادخار يتم تعويضها من خلال الزيادة في معدل النمو طويل الآجل دون تغيير .

معامل رأس المال الناتج k/Y كما يمكن القول أن هذا النموذج غير ملائم للدول النامية، وذلك راجع لعدة أسباب أهمها :

-اختلاف الظروف فيما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، حيث يفترض هذا النموذج عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وهذا لا ينطبق على البلدان النامية، وكذا افتراض أن يكون اقتصاد مغلقا في حين أن اقتصاد الدول النامية تكون عادة مفتوحة،كذلك بالنسبة لثبات الأسعار والافتراضات المستند عليها غير واقعية، ولا يمكن أن تنطبق مع اقتصاديات الدول النامية .

–نموذج السابق يبدأ من حالة توازن الاستخدام الكامل في حين أن هذا غير موجود في الدول النامية، وان مثل هذه النماذج تتصف بارتفاع معدل الادخار ومعدل رأس المال الناتج بينما الوضع يختلف في الدول النامية.

4. النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي

يمكن استخلاص أهم ما جاءت به هذه النظرية من خلال النموذج الشهير لـ – SOLOW– سنة 1956 حول تراكم رأس المال، فالاقتصاد ينمو بسبب تخصيص جزء من مصادره وإنتاجه لزيادة مخزون رأس المال والذي يسمح بتعاظم الاستهلاك في المستقبل كنتيجة لإنقاص الاستهلاك الحاضر، ومن تم زيادة معدل النمو، ويلعب التراكم الرأسمالي حسب هذه النظرية دورا هاما وكاملا في إحداث النمو القصير الآجل، أما في الآجل الطويل فيتجه معدل النمو نحو الثبات، مما يعني ذلك أن النمو طويل الآجل لا يمكن أن يعتمد على الخصائص الذاتية للاقتصاد وإنما لابد من حدوث صدمات خارجية تتمثل أساسا في التقدم التكنولوجي الذي يأتي من خارج النظام الاقتصادي وكذا تزايد حجم السكان (يوسف عبد الله، 2012).

واعتمد النموذج النيوكلاسيكي في تحليله للنمو طويل الآجل على الافتراضات التالية:

- عوامل النمو تتصف بأنه خارجية المنشأ (تزايد حجم السكان، التقدم التكنولوجي).
- لا يوجد أي دور لرأس المال البشري في عملية النمو، وعدم مشاركة الحكومات في عملية النمو عن طريق الإنتاج.
- عدم تأثر النمو بتصرفات أطراف النشاط الاقتصادي (كالبحوث العلمية، الاستثمارات).
- الاقتصاد يكون مغلقا، وتتسم أسواقه بالمنافسة التامة، وتتم ممارسة النشاط الإنتاجي فيه طبقا للشروط التالية:

- تشابه أطراف النشاط الاقتصادي.
- اتصاف تكنولوجية الإنتاج بتناقص الإيرادات الحدية لرأس المال والعمل، وثبات إيرادات الحجم.

في إطار هذه الافتراضات نشأت نظريات النمو النيوكلاسيكي كنماذج للنمو المتوازن الذي يتسم بما يلي:

- معدل الادخار يظل ثابتا طوال مراحل التوازن.
- العوامل التي تحكم الميل للادخار تؤثر على مستوى نصيب الفرد من الدخل والاستهلاك، لكنها لا تؤثر على معدل النمو المتوازن.
- معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي يتناسب مع معدل التقدم التكنولوجي، بمعنى أن التكنولوجيا تمثل القوة الوحيدة التي لها القدرة على زيادة نصيب الفرد الواحد من الدخل.

من خلال النموذج النيوكلاسيكي وكنتيجة نهائية أنه توصل إلى ضرورة تقارب معدلات النمو في مختلف البلدان واتجاهها نحو قيمة مشتركة، وأن الاختلافات في تلك المعدلات تعد ظاهرة مصاحبة فقط لعملية العبور التنموي (رشيد ساطور، 2013).

5. النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي

تمثل سنوات الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر الميلادي العصر الذهبي لنظريات النمو الاقتصادي، سواء بالنسبة للدراسات التجريبية لنظريات النمو أو بالنسبة للامتدادات النظرية للنماذج النيو كلاسيكية، لكن الاختلالات التي نتجت عن أزمة البترول الشهيرة 1973 والتي ترتبت عليها تقلص قدرة الاقتصاديات الكبرى على مواصلة معدلات النمو، مما أدى ذلك إلى رجوع شبه كامل لنظريات النمو، فبعد

ذلك ظهرت نظريات جديدة في النمو، والتي ترى أن هناك عوامل أخرى كثيرة مفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي والتي يمكن أن ينشأ منها أثار أو مظاهر خارجية إيجابية وبالتالي قد تكون مصدرا للنمو في المجتمع ومنها:

- الاستثمار في رأس المال المادي أي الخبرة المكتسبة من رأس المال المادي أثناء مباشرة عملية الإنتاج والتي ينتج عنها تولد المعرفة.
- الاستثمار في رأس المال العام والذي يتعلق بالبنية الأساسية والخدمات العامة.
- الاستثمار في رأس المال البشري وهو عبارة عن مجموع الطاقات أو القدرات التي يكتسبها الأفراد بالتعليم والتكوين والتي تزيد من كفاءتهم الإنتاجية.
- الاستثمار في رأس المال التكنولوجي ويتمثل في نشاط البحث العلمي والتطوير وما ينتج عنه من اكتشافات تكنولوجية.

هذا ما نصت عليه نظرية النمو الذاتي أي أن النمو الاقتصادي يتحدد بالعوامل الأربعة السابقة، ولا يقتصر في تحليل ظاهرة النمو على الزيادة الكمية المستخدمة من رأس المال المادي والعمل، بل هناك عوامل ذاتية أخرى كأهمية رأس المال البشري – الخبرة والتعليم – التقدم التكنولوجي – الفني – والذي يعتمد على نشر المعرفة والبحث (رشيد ساطور، 2013).

المطلب الثالث: العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي

تتمحور العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي حول أربع فرضيات أساسية تحدد اتجاه السببية بين تطور القطاع المالي (البنوك والأسواق) ونمو الناتج المحلي الإجمالي. تختلف هذه الفرضيات بناء على السياق الاقتصادي للدولة ومرحلة تطورها المالي، وتتراوح بين القيادة المالية، القيادة الاقتصادية، العلاقة التبادلية، أو الاستقلال .

الفرع الأول :فرضية القيادة المالية(Financial-Led Growth)

تفترض فرضية القيادة المالية أن التنمية المالية هي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي .وتقوم هذه الرؤية على أن تطوير القطاع المالي يؤدي إلى توسيع النشاط الاقتصادي من خلال آليات مركّزة في دور القطاع المالي كوسيط رئيسي بين المدخرات والاستثمار، ومن أهم هذه الآليات:

أولا، وظيفة الوساطة المالية :تقوم المؤسسات المالية بجمع المدخرات من الأفراد وتحويلها إلى استثمارات إنتاجية، ما يزيد من الموارد المتاحة لتمويل المشاريع الصناعية والخدمية، ويحفز زيادة الإنتاج والصادرات (Mishkin Frederic S.، 2016).

ثانيا، تقليل مخاطر السيولة :القطاع المالي المتطور يوفر أدوات لإدارة المخاطر وتحويل السيولة بسهولة، مما يقلل من احتمال توقف المشاريع الإنتاجية ويزيد من ثقة المستثمرين.

ثالثا، تحسين تخصيص الموارد :الأسواق المالية الفعّالة توجه رأس المال نحو المشاريع الأعلى عائدا، ما يسهم في رفع كفاءة الاستثمار وزيادة الإنتاجية الكلية (Asli Demirgüç Kunt & Thorsten Beck، 2007).

تعرف هذه الفرضية أيضا بـ **"supply-leading"**، لأنها ترى أن التطور المالي (توسع البنوك، تنمية الأسواق المالية، تنوّع أداوت التمويل (*يأتي قبل* زيادة الناتج الاقتصادي ويعمل كشرط مسبق له[4]. وقد أظهرت دراسات مقارنة أن الاقتصادات ذات الأنظمة المالية المتطورة تسجل معدلات نمو أعلى على المدى الطويل مقارنة بالاقتصادات ذات القطاع المالي الضعيف.

الفرع الثاني :فرضية القيادة الاقتصادية للقطاع المالي(Economic-Led Finance)

تقدم هذه الفرضية وجهة نظر معاكسة، حيث يعتبر النمو الاقتصادي المتولد من الاقتصاد الحقيقي هو المحرك الرئيسي لتطور القطاع المالي .وفق هذه الرؤية:

- توسع الاقتصاد (ارتفاع الإنتاج، زيادة دخول الأفراد، ارتفاع تجارة السلع والخدمات) يخلق طلبا متزايدا على الخدمات المالية مثل القروض، التأمين، التداول، والتمويل الإسلامي .
- القطاع المالي في هذه الحالة لا يسبق النمو الاقتصادي، بل يتطور استجابة له، وهو ما يعرف بـ ."demand-following" فالنمو الاقتصادي يولد الحاجة إلى أدوات مالية متطورة لتلبية احتياجات الإنتاج، التمويل، والتخطيط .

هذا النمو في الطلب يدفع البنوك والمؤسسات المالية إلى توسيع خدماتها وتطوير منتجاتها (مثل السلف، الاكتتابات، الأوراق المالية) لتلبية احتياجات النشاط الاقتصادي الحقيقي، ما يدل على أن النمو الاقتصادي هو المحرك الأساسي للقطاع المالي (Levine Ross، 2005).

الفرع الثالث : فرضية العلاقة التبادلية(Feedback Hypothesis)

تنطلق فرضية العلاقة التبادلية من أن العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي ليست من طرف واحد، بل ثنائية الاتجاه .وفق هذا المنظور:

- **التنمية المالية تدعم النمو الاقتصادي** من خلال الوساطة المالية، إدارة المخاطر، وتخصيص الموارد بكفاءة، كما تفترضها الفرضية الأولى .
- في المقابل، النمو الاقتصادي يعزز تطور القطاع المالي لأنه يزيد من الطلب على أدوات وخدمات مالية معقدة، كما تفترضها الفرضية الثاني.

وهكذا، تنشأ حلقة مفرغة إيجابية :تطور القطاع المالي يعزز النمو، والنمو يحفز على تطور القطاع المالي أكثر، مما يقود إلى دورة تراكميّة مستدامة للنمو والتنمية الاقتصادية. وقد بيّنت دراسات اقتصادية عديدة وجود علاقة تفاعلية بين المال والنمو في العديد من الاقتصادات النامية والمتقدمة.

الفرع الرابع: فرضية الاستقلال(Neutrality Hypothesis)

تفترض هذه الفرضية أنه لا توجد علاقة سببية ذات دلالة إحصائية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي، أي أن نمو الاقتصاد يمكن أن يحدث بشكل مستقل عن تطور القطاع المالي، وأن التوسع في الخدمات المالية ليس شرطا لازما لتحقيق النمو. بشكل أكثر تحديدا:

- في بعض الاقتصادات، وخصوصا تلك التي تعتمد على القطاعات الزراعية أو قطاع الطاقة، قد يلاحظ نمو اقتصادي دون أن يكون للقطاع المالي دور واضح في تحفيز الإنتاج .
- قد تكون الخدمات المالية الحالية غير كافية للتأثير على الإنتاجية الاقتصادية إذا لم يترافق تطور مالي حقيقي مع سياسات صناعية وتنموية وبرامج بنية تحتية لصناعة أو قطاع معيّن (Diez Francisco X.، 2005).

وقد أورد صندوق النقد العربي تحليلات تفيد بأن بعض الدول لم تستفد اقتصاديا من تطوّر مؤشرات القطاع المالي بشكل مباشر، ما يدعم فكرة أن العلاقة بين المال والنمو ليس لها مسار سببي واضح في كل الحالات.

الفرع الخامس: آلية التأثير

تعمل هذه الآليات على تعبئة المدخرات، وتحفيز الاستثمار، وتحسين تخصيص الموارد، وتقليل التكاليف الاقتصادية، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

تعبئة الادخار

ينظر إلى تعبئة الادخار على أنها القناة الأولى لربط القطاع المالي بالاقتصاد الحقيقي، حيث يقوم النظام المالي بجمع المدخرات من الأفراد والشركات وتحويلها إلى استثمارات إنتاجية. وتوضح الدراسات العربية أن:

- النظام المالي والبنوك يشكلان الوسيط الرئيسي الذي يجمع المدخرات ويوجهها نحو الاستثمار، سواء عبر الودائع البنكية أو أدوات الادخار الأخرى التي تتيحها المؤسسات المالية .
- زيادة حجم المدخرات المتاحة للاقتصاد يساعد في تمويل المشاريع الإنتاجية الكبيرة، مما يزيد من الأساس الرأسمالي المتاح للنمو الاقتصادي (خاطر طارق، 2015).

وهذا يعني أن القطاع المالي لا يكتفي بتجميع المدخرات فحسب، بل يعمل على زيادة كمية الادخار القابلة للاستثمار داخل الاقتصاد، مما يسهم في رفع قدرة الاقتصاد على النمو في المدى المتوسط والطويل.

الاستثمار

يمثل الاستثمار العامل الرئيسي الذي يستفيد من المدخرات المجمعة، ويشكل حلقة الوصل بين الموارد المالية والانشطة الإنتاجية:

- تسهم المؤسسات المالية في توفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية عن طريق الإقراض المباشر للشركات أو عبر توفير أدوات التمويل في الأسواق المالية .
- كما أن الأسواق المالية، من خلال إتاحة تداول الأسهم والسندات، تمكّن الشركات من جذب رؤوس الأموال للجمهور، مما يرفع من مستوى الاستثمار الكلي في الاقتصاد (الشامي هاني مصطفى، 2018).

وبحسب الدراسات التطبيقية، فإن الاقتصاديات التي تتوفر فيها وسائل تمويل فعالة أكثر تمكّنا من استيعاب الاستثمارات بكفاءة أعلى، وبالتالي تحقق مستويات نمو اقتصادي أعلى بمرور الوقت.

تخصيص الموارد

يساهم النظام المالي في تحسين تخصيص الموارد الاقتصادية من خلال الإشارات والمعلومات التي يوفرها القطاع:

- يقوم النظام المالي بتقييم الفرص الاستثمارية ويحدد المشاريع ذات العائد الأعلى، مما يسمح بتوجيه الموارد إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية .
- تعمل الأسواق المالية على خفض التكاليف المعلوماتية للمستثمرين عبر مؤشرات الأسعار والتقارير، ما يؤدي إلى تحسين كفاءة اتخاذ القرار بالنسبة للمستثمرين والبنوك والهيئات المالية (الحويج حسين فرج، 2023).

نتيجة لذلك، يتحسن التوزيع الكلي للموارد داخل الاقتصاد، مما يساهم في رفع مستويات الإنتاجية والنمو.

تقليص التكاليف

تؤدي آليات القطاع المالي إلى تقليل التكاليف الاقتصادية المرتبطة بالإنتاج والمعاملات، مثل:

- خفض تكاليف البحث عن تمويل مناسب بفضل توافر المنتجات المالية المتنوعة واستخدام التكنولوجيا المالية الحديثة التي تسهّل الوصول إلى التمويل بتكلفة أقل
- توفير بيانات وتحليلات تساعد في خفض مخاطر الاستثمار، ما يقلل الحاجة إلى الائتمان باهظ التكلفة ويشجع على توسّع المشاريع .

وهكذا يعمل تطور النظام المالي على إزالة العوائق المالية واللوجستية التي تعوق النشاط الاقتصادي، مما يسهم في تعزيز النمو والاستقرار (حسنية دومة، 2023).

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

المطلب الأول دراسات اجنبية

1- دراسة" حمزة عدنان جميل العسيلي" 2005

بعنوان"التحرر المالي على عوائد وحجم تداول أسهم قطاع البنوك في الأردن (1980-2004) :

تتمحور دراسة عدنان جميل العسيلي 2005حول تقييم أثر سياسات التحرر المالي على أداء قطاع البنوك في الأردن للفترة (1980-2004)حيث استهدفت قياس مدى انعكاس هده السياسات على متغيرين أساسيين هما عوائد الأسهم وحجم التداول. حيث اعتمد الباحث في تحليلها على منهجية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (panel data analyses) ويعتبر هدا النموذج هو الأنسب لمثل هذه الدراسات لأنه يجمع بين خصائص السلاسل الزمنية أي تطور البيانات عبر السنوات والبيانات المقطعية (الفروقات بين البنوك المختلفة في القطاع). مع استخدام أربع متغيرات وهمية (dummy variables) هيكل النموذج القياسي (بشكل مبسط):

$$Y_{it=\alpha+}\beta_1(FL)_{it} + \beta_2(cv)_{it} + \in_{it}$$

حيث أن:

المتغير التابع (Y): يمثل إما "عائد السهم" أو "حجم التداول".

متغيرات التحرر المالي (FL): وهي المتغيرات الوهمية الأربعة التي تعكس مراحل التحرر.

المتغيرات الضابطة (CV – Control Variables): وهي متغيرات إضافية تم إقحامها في النموذج لرفع قدرته التفسيرية وعزل أي تأثيرات جانبية (مثل التضخم، أو مؤشرات النمو الاقتصادي الأخرى) لضمان أن النتائج تعبر بدقة عن أثر التحرر المالي وحده.

الرموز (It): تشير إلى البنك (i) في السنة (t).

في النهاية ورغم التوقعات التي تأيد وجود أثر إيجابي للتحرر المالي. الا ان النماذج القياسية اشارت الى عدم وجود علاقة دات دلالة إحصائية وهدا يعني ان التغيرات في عوائد واحجام تداول أسهم البنوك الأردنية لم تكن مرتبطة بشكل مباشر او قوي بإجراءات التحرير المالي المتخذة خلال تلك الحقبة الزمنية مما يفتح الباب للتساؤل حول كفاءة السوق او وجود عوامل خارجية أخرى كانت اكتر تأثيرا.

2- دراسة "Finance and Growth: Schumpeter Might Be Right

(Ross Levine .Robert G .king, 1993).

هدفت هده الدراسة الى تحديد العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي , و دلك بالاعتماد على معطيات حوالي 80 دولة خلال الفترة من 1960-1989حيث اعتمد الباحثان على عدد من مؤشرات التطور المالي مثل العمق المالي (LLY) , واهمية البنوك مقارنة بالبنك المركزي ,ونسبة الائتمان الموجه للقطاع الخاص ,بينما تمثل المتغير التابع في (GYP) أي معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي للفرد .اضافة الى مؤشرات مثل معدل الاستثمار و تراكم رأس المال و الكفاءة الاقتصادية .وقد استخدمت الدراسة نماذج الانحدار الخطي المعتمد (OLS) و نماذج البيانات المجمعة (POOLED CROSS-SECTION) (TIME -SERIES,إضافة الى طريقتي المربعات الصغرى على مرحلتين (2SLS) و ثلاث مراحل (3SLS) لمعالجة مشكلة التزامن بين التمويل و النمو . وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة إيجابية ودالة إحصائيا بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، حيث يساهم النظام المالي المتطور في زيادة الاستثمار

وتحسين كفاءة تخصيص الموارد وتسريع النمو الاقتصادي طويل الأجل، وهو ما يدعم فرضية شومبيتر حول الدور المحوري للقطاع المالي في التنمية الاقتصادية .

3-دراسة (Zervos, 1998) stock markets,Banks ,and economic growth:

بخصوص تأثير تطور الأسواق المالية على النمو الاقتصادي بالاعتماد على بيانات شملت عينة ل 42 دولة خلال الفترة الممتدة ما بين 1976-1993,بالاعتماد على نموذج قياسي cross-country Growth باستخدام المؤشرات مثل:

-**نسبة قيمة الأسهم المتداولة الى الناتج المحلي الإجمالي**, لقياس سيولة السوق المالي value Trade ration

- **معدل دوران الأسهم**, ويقيس نشاط التداول وكفاءة السوق Turnover ratio

- **نسبة القيمة السوقية للأسهم الى الناتج المحلي الإجمالي**, market capitalization ratio لقياس حجم السوق المالي.

- **الأتمان المقدم للقطاع الخاص من طرف البنوك**, لقياس تطور bank credit /private credit القطاع المصرفي.

- **معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي للفرد** كمؤشر للنمو Real GDP Per Capita Growth الاقتصادي.

- **تراكم راس المال او الاستثمار.**

- **نمو الإنتاجية.**

اما هيكل النموذج القياسي فكان بالشكل تالي:

$$Growth_i = \alpha + \beta_1 Finance_1 + \beta_2 control_i + \varepsilon_i$$

حيث:

$Growth_i$: معدل النمو الاقتصادي

$Finance_i$: مؤشرات تطور الأسواق المالية و البنوك .

$Control_i$:متغيرات رقابية متل التعليم , التضخم , و الانفتاح التجاري .

ε_i : حد الخطأ العشوائي

في الأخير توصلت الدراسة الى وجود علاقة إيجابية قوية لكن من خلال تحسين تعبئة الادخار و تخصيص الموارد الإنتاجية .

4- دراسة Alternative Econometric approaches for analysing The Role of the Financial Sector in Economic Growth : time Series Evidence from LDCs
(Odedokun M. , 1996)

حيث هدفت هده الدراسة الى تحديد و تحليل اثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي بالاعتماد على بيانات سلاسل زمنية لمجموعة من الدول النامية واختبار هل الأثر سيختلف تاثير القطاع المالي من منطقة الى أخرى باستخدام مؤشرات مثل نسبة عرض النقود الواسع الى الناتج المحلي الإجمالي (M2/GDP) وحجم الائتمان الموجه للقطاع الخاص , إضافة الى مؤشرات الاستثمار و الادخار .و المتغير التابع معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي بالاعتماد على النموذج القياسي Time series Regression model بهيكل نموذج على الشكل التالي :

$$Growth_i = \alpha + \beta_1 FinancialIntermediation_t + \beta_2 Investment_t + \beta_3 savings_t + \varepsilon_t$$

$Growth_t$: معدل النمو الاقتصادي الحقيقي.

Financial$Intermediation_t$: مؤشرات الوساطة المالية.

$Savings_t$: الادخار

$£_t$: حد الخطأ العشوائي

في الأخير توصلت الدراسة الى وجود تاثير إيجابي لتطور الوساطة المالية على النمو الاقتصادي في اغلب الدول النامية الا ان قوة و درجة التاثير تختلف من منطقة الى أخرى حسب قوة و تطور النظام المالي.

5- دراسة Financial structure and Developement :

(W.Goldsmith, 1969)

تعد من الدراسات الكلاسيكية الرائدة التي حاول من خلالها معرفة كيف يساهم التطور المالي الدي ركز على قياس درجة تطوره من خلال مؤشر يسمى النسبة المالية او نسبة الترابط المالي (Financial Interrelations Ratio) في تسريع النمو الاقتصادي حيث اعتمد Goldsmith على دراسته على تحليل مقارن لبيانات حوالي 35 دولة عبر فترات زمنية طويلة 1860-1963 .اما هيكل النموذج فكان قائما على دراسة العلاقة الارتباطية بين مؤشر التطور المالي و معدل النمو الاقتصادي او الناتج المحلي الحقيقي للفرد , أي معتمدا نموذجا تحليليا ارتباطيا (Correlation Analysis Model) يمكن تبسيط هيكل بالشكل التالي :

$$EG=\alpha+\beta FD+£$$

حيث :

EG : النمو الاقتصادي

FD : التطور او الوساطة المالية

α : الحد الثابت

B : معامل تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي

£ : حد الخطأ العشوائي

في الأخير توصل Goldsmith الى وجود علاقة طردية قوية بين تطور الوساطة المالية و النمو الاقتصادي , الا انه أشار الى ان الدراسة لا تثبت اتجاه السببية بشكل نهائي أي انه لم يستطع ان يحدد بشكل قاطع من يسبب الاخر أي :

- هل تطور المالي هو الدي يؤدي النمو الاقتصادي FD→ EG ؟ ام
- النمو الاقتصادي هو الدي يجعل النظام المالي يتطور EG → FD ؟

6- دراسة An Empirical Reassessment of the relationship between Finance and Growth:(Favara, 2003)

جاءت هده الدراسة لاختبار العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي حيث استعملت بيانات 85 دولة خلال الفترة 1960-1998 حيث سعت الى التحقق ما ادا كان التطور المالي يؤدي فعلا الى تسريع النمو الاقتصادي كما توصلت اليه دراسات سابقة مثل دراسة Ross Levine .

النموذج المستخدم في الدراسة هو نموذج الانحدار القياسي لبيانات بانل (Panel Data Growth Regression Model) باستخدام طرق تقدير مثل IV OLS و GMM استخدمت الدراسة مؤشرين ممثلين للتطور المالي هما الكتلة النقدية M2 بالنسبة ل GDP , القروض الموجهة الى القطاع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي GDP.

اما هيكل نموذج يمكن صياغته بالشكل التالي:

$$Growth_{it} = \alpha + \beta FD_{It} + \gamma X_{it} + \varepsilon_{it}$$

- $\boldsymbol{Growth_{it}}$: معدل النمو الاقتصادي الحقيقي للفرد
- $\boldsymbol{FD_{it}}$: مؤشر التطور المالي
- $\boldsymbol{X_{it}}$: متغيرات رقابية مثل التضخم، التعليم، الانفتاح التجاري، والدخل الابتدائي
- $\boldsymbol{\varepsilon_{it}}$: حد الخطأ العشوائي

في الأخير توصلت الدراسة الى ان تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي يختلف حسب مستوى التطور المالي وطريقة التقدير القياسي المستعملة أي انه ليس دائما قويا او مستقرا.

7- دراسة Does Financial Development Cause Economic Growth . (hussein p. d.)

سنة 1996 هدفت هده الدراسة الى اختبار العلاقة سببية بين تطور المالي و نمو الاقتصادي ل 16 دولة باستخدام بيانات السلاسل الزمنية ركزت هده الدراسة الى معرفة هل التطور المالي يقود النمو الاقتصادي ام هدا الأخير هو الدي يدفع القطاع المالي الى التطور .

اعتمدت الدراسة على نموذج قياسي من نوع **VAR /VECM** المعروف ب نموذج الانحدار الذاتي المتجه وتصحيح الخطأ، اما هيكل النموذج القياسي فكان بالشكل التالي:

$$GDP_t = f(FD_t)$$

حيث:

$\boldsymbol{GDP_t}$: النمو الاقتصادي او الناتج المحلي الحقيقي

$\boldsymbol{FD_t}$: مؤشر التطور المالي

T: الزمن

كما تم توسيع النموذج داخل إطار **VAR /VECM** حيث قامت بإدخال القيم المتأخرة لاختبار اتجاه السببية بين التطور المالي ونمو الاقتصادي. في الأخير توصلت الدراسة الى ان العلاقة بين النمو الاقتصادي وتطور المالي تختلف من دولة الى أخرى وان كل منهما يؤثر في الاخر خاصة في الدول النامية أي ان السببية غالبا ما تكون ثنائية الاتجاه.

8- دراسة.Are Financial Deepening and Economic Growth causally related

(Darrat, 1999)

جاءت هده الدراسة بعنوان Are Financial Deepening and Economic Growth causally related ?Another look at the Evidence هدفت هده الدراسة الى إعادة اختبار العلاقة السببية بين التطور المالي و النمو الاقتصادي في مجموعة من الدول مثل السعودية , تركيا , و الامارات خلال فترات زمنية مختلفة.

اعتمدت الدراسة على استخدام اختبارات التكامل المشترك **Cointegration** و اختبار السببية و التكامل المشترك ل **Granger** لتحديد اتجاه التأثير و على نموذج الانحدار الذاتي المتجه **VAR /VECM**

اما النموذج القياسي المستخدم في الدراسة فيمكن تلخيصه بالشكل التالي :

$$Y_{t=}f(FD_t)$$

لكن في الاطار التطبيقي تم تحويله الى نموذج متجه ديناميكي :

$$GDP_t = \alpha_0 + \sum \alpha GDP_{t-i} + \sum bFD_{t-i} + \varepsilon_{1t}$$

$$FD_t = c_0 + \sum c\, FD_{t-i} + \sum dGDP_{t-i} + \varepsilon_{2t}$$

$\boldsymbol{GDP_t}$:النمو الاقتصادي

$\boldsymbol{FD_t}$: التطور المالي

T: الزمن

I: فترات الابطاء lags

$\boldsymbol{\varepsilon_t}$:حد الخطأ العشوائي

في الأخير توصلت الدراسة الى ان العلاقة بين التطور المالي و نمو الاقتصادي ليست موحدة ,اذ تختلف قوة و اتجاه السببية حسب البنية المالية لكل دولة ,و برغم من انه في بعض الأحيان يظهر من التطور المالي نحو النمو الاقتصادي تاثير احادي الاتجاه لكن في حالات أخرى تبقى العلاقة ثنائية الاتجاه.

9-دراسة Financial Development and Economic Growth : The role of Stock Markets (Arestis Demetriades and Luintel, 2001)

جاءت هده دراسة بهدف معرفة و تحليل العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي مع تركيز على مقارنة دور عنصرين اخرين هما القطاع المصرفي و سوق الأسهم في تحقيق النمو على المدى بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية لخمس دول صناعية متقدمة مثل الولايات المتحدة , ألمانيا ,اليابان ,فرنسا ,المملكة المتحدة .

استخدم الباحثون نموذج الانحدار الذاتي المتجه و تصحيح الخطأ **VAR /VECM** بالإضافة الى اختبارات التكامل المشترك السببية و ل **Granger** لتحديد اتجاه التأثير و دراسة العلاقة الديناميكية طويلة و قصيرة الاجل بين المتغيرات .اما هيكل النموذج القياسي فقد جاء على شكل دالة نمو اقتصادي:

$$GDP_t = f(BD_{t,}SM_t)$$

حيث :

- GDP_t : النمو الاقتصادي او الناتج المحلي الحقيقي
- BD_t : تطور القطاع البنكي
- SM_t : تطور سوق الأسهم
- **t** : الزمن

ثم تم توسيع الهيكل في التطبيق القياسي الى نظام النموذج VAR /VECM بإدخال قيم متأخرة للمتغيرات على الشكل التالي :

$$GDP_{t=}\alpha_0 + \sum \alpha GDP_t + \sum bBD_{t-i} + \sum cSM_{t-i} + \varepsilon_{1t}$$

$$BD_t = d_0 + \sum dBD_{t-i} + \sum eGDP_{t-i} + \varepsilon_{2t}$$

$$SM_t = f_0 + \sum fSM_{t-i} + \sum gGDP_{t-i} + \varepsilon_{3t}$$

في الأخير توصلت الدراسة الى ان تأثير القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي اقوى و اكثر استقراريه مقارنة بسوق الأسهم على المدى طويل , والى وجود علاقة سببية متبادلة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي في معظم الدول المدروسة .

10-دراسة The Role of Human Capital in Economic Development :Evidence From Aggregate Cross-Country Data

(Benhabib J and spiegel M)

هدفت هده الدراسة الى تحليل كيف ساهم تعليم و راس المال البشري و كيف ساهم في تحقيق النمو الاقتصادي (زيادة الإنتاجية) و دعم التقدم التكنولوجي و الابتكار.

11-دراسة Does Financial Development Lead Economic Growth ? (jordan shan and alan morris, 2002)

: Jordan Shan and Alan Morris 2002

هدفت هده الدراسة الى الى تحقق مما أدا كان التطور المالي فعلا يقود الى النمو الاقتصادي ام ان هده العلاقة سببية تختلف من دولة الى أخرى، اعتمد الباحثان على بيانات فصلية 20 دولة , 19 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي وتنمية (OECD) اضافة الى صين خلال الفترة من 1985-1998

اما النموذج القياسي المعتمد فكان نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات VARمع اختبار السببية ل Toda and Yamamoto (1995) للكشف عن اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية , وقد جاء هيكل نموذج على الشكل التالي :

$$Y_t = f(FD_t . INV_t, PROD_t)$$

او ضمن إطار ال VAR:

$$GDP_t = \alpha_0 + \sum \alpha GDP_{t-i} + \sum \beta FD_{t-i} + \varepsilon_t$$

$$FD_t = \gamma_0 + \sum \gamma FD_{t-i} + \sum \delta GDP_{t-i} + \mu_t$$

GDP: النمو الاقتصادي

FD : التطور المالي

INV: الاستثمار

PROD: الإنتاجية

t−i: المتغيرات المتأخرة تستعمل لاختبار اتجاه السببية بين التمويل و النمو

في الاخير توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن التطور المالي يقود النمو الاقتصادي بشكل مباشر او غير مباشر حجة ادلتها ضعيفة. وان العلاقة بين التمويل والنمو ليست موحدة عالميا، بل تختلف باختلاف الخصائص الاقتصادية والمؤسسية لكل دولة.

12− دراسة Klaus Neusser and Maurice Kugler 1998

جاءت بعنوان « Manufacturing Growth and Financial Development Evidence From OECD Countries » هدفت الدراسة الى اختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي و التطور المالي في 13 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي وتنمية (OECD) خلال الفترة 1970-1991 من خلال طريق التركيز على قطاع الصناعة التحويلية .حيث حاول الباحثان معرفة ما ادا كان تطور القطاع المالي يؤدي الى زيادة الإنتاج ,ام ان القطاع المالي مجرد نتيجة للتوسع الاقتصادي .اما النموذج القياسي المعتمد كان نموذج التكامل المشترك Cointegration Model و اختبار السببية Grangerالذي يمكن تمتيله بالشكل تالي :

$$MG_{t=}\alpha + \beta FD_t + \varepsilon_t$$

و كذلك :

$$TFP_t = \alpha + \beta FD_t + \varepsilon_t$$

حيث :

MG : نمو الناتج الصناعي

TFP : الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج

FD : مؤشر التطور المالي

$\boldsymbol{\varepsilon}$: حد الخطأ العشوائي

توصلت الدراسة الى تاثير القطاع المالي على النمو الاقتصادي يختلف من اقتصاد الى اخر.

13- دراسة Ben naceur and Ghazouani:

هدفت هده الدراسة و باستخدام بيانات 11 دولة من دول منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا (MENA) خلال الفترة 1979–2003 الى تحليل العلاقة بين تطور الأسواق المالية و النمو الاقتصادي و القطاع البنكي.

اما النموذج القياسي المعتمد فقد استند الى نموذج بيانات بانل ديناميكي باستخدام طريقة GMM لمعالجة مشكلة التداخل الداخلي و السببية بين المتغيرات , وجاء الشكل العام للنموذج كمايلي :

$$Growth_{it} = \alpha + \beta_1 BANK_{it} + \beta_2 STOCK_{it} + \gamma X_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث :

Growth : معدل النمو الاقتصادي

BANK: مؤشرات تطور سوق الأوراق المالية مثل رسملة السوق و السيولة

STOCK: متغيرات رقابية كالتضخم و الانفتاح التجاري و الاستثمار

ϵ : حد الخطأ العشوائي

في الأخير توصلت الدراسة إلى أن تطور القطاع البنكي كان ذا أثر سلبي أو ضعيف على النمو الاقتصادي في دول المنطقة، في حين لم تجد الدراسة أثرا قويا للأسواق المالية على النمو. وأرجعت ذلك إلى ضعف الكفاءة في تخصيص الائتمان، وهيمنة القطاع العام وضعف التنظيم والرقابة المالية، إضافة إلى صغر حجم الأسواق المالية وقلة سيولته.

خلاصة الفصل الأول

يتضح من خلال الدراسة النظرية أن القطاع المالي يشكل العصب الحيوي للاقتصاد الحديث والركيزة الأساسية لضمان كفاءة النشاط الاقتصادي الحقيقي. وتتجلى التنمية المالية كعملية ديناميكية مستمرة تهدف إلى تحسين جودة واستقرار وشمولية المؤسسات والأسواق المالية، بما يتيح لها تخفيض تكاليف المعاملات وتعبئة المدخرات القومية بكفاءة عالية، والوصول إلى نظام قياس دقيق يعتمد على مؤشرات كمية ونظرية معتمدة كالعمق المالي، والائتمان المصرفي، والكتلة النقدية. ومن خلال هذه المؤشرات، تتحدد طبيعة العلاقة التبادلية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي عبر عدة اتجاهات ونظريات كلاسيكية وحديثة؛ حيث تفسر الأدبيات الاقتصادية هذه العلاقة إما كعلاقة طردية يقود فيها التطور المالي النمو الاقتصادي (فرضية العرض القائد)، أو كعلاقة استجابة يتبع فيها القطاع المالي الطلب المتزايد الناجم عن توسع الاقتصاد الحقيقي (فرضية الطلب التابع)، بالإضافة إلى فرضية التأثير المتبادل والدائري بينهما، أو فرضية الحياد وعدم وجود علاقة في بعض الحالات. وتمر هذه العلاقة عبر قنوات تأثير دقيقة ترتبط بمحددات النمو ومقاييسه كمتوسط نصيب الفرد والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث يساهم التطور المالي في تعزيز رأس المال المادي والبشري، وتوجيه الموارد نحو الاستثمارات الأكثر إنتاجية، ودعم التقدم التكنولوجي، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى صياغة أرضية نظرية متكاملة تمهد لإسقاط هذه الروابط على الدراسة القياسية والتطبيقية.

الفصل الثانـي

المبحث الأول : منهجية نمودج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموجهة (ARDL)

تستخدم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL في الكثير من الدراسات القياسية التي يهدف إلى دراسة العلاقة ما بين المتغيرات، نظرا لسهولة تطبيقيها، وهذه المنهجية تختلف عن باقي منهجيات القياس الاقتصادي من حيث التطبيق والتحليل.

1. مفهوم منهجية التكامل المشترك ARDL

يعني التكامل المشترك أن تكون السلسلتان المتكاملتان ذات سلوك متشابه بمرور الزمن، وهو ما يشكل علاقة توازنية في الأجل الطويل ويجعل التركيبة الخطية بينهما ذات متوسط معدوم و تباين ثابت

وقد ظهر هذا النموذج نتيجة المحدودية نماذج التكامل المشترك السابقة له، حيث قدم كل من Pesaran and Shin(1999),ثم Pesaran et al (2001) ، نموذجا بديلا يسمى ARDLاختصارا لـ Autoregressive Distributed Lag Model,وهو خليط من أنموذجي الإبطاء الموزع Detributed Model (lag) و الانحدار الذاتي Autoregressive model عندما يكون هناك وجود حالة من التكييف في المتغير التابع لا يتأثر بالتغيرات التي تحدث بالمتغير التفسيري ويقيم متباطئة لمدد زمنية سابقة (xt−r) أي تأثير المتغير التفسيري لا يكون للمدة الزمنية الحالية فقط وإنما خلال مدد زمنية متعددة سابقة (t−r) ويأخذ نموذج ARDL المعادلة التالية:

$$Y_{1=}\beta + \beta_0 x_t + \beta_1 x_{t-1} + \mu_t \ 1-$$

وأما السلوك الديناميكي (الحركي) يمكن التعبير عنه بواسطة القيم السابقة للمتغير التابع y_t وهذا يعني نفس المتغير التابع هو متغير تفسيري ولكن بشكل متباطئ زمنيا لمدة سابقة y_{t-i} لا ويمثل ذلك النموذج الانحدار الذاتي ويأخذ الصيغة التالية :

$$2-Y_t = \lambda 1_{Y_{t-1}} + \lambda 2_{Y_{t-2}} + \ldots\ldots + \lambda p y_{t-3} + u_t$$

وفقا للمعادلة (1) أعلاه يحتوي الجانب الأيمن على متغير تفسيري متباطئ زمنيا x_{t-1}. علاوة أنه يحتوي المتغير التابع نفسه على قيم سابقة Y_{t-i}لذلك ياخد المعادلة التالية :

$$Y_t = a + a_1 Y_{t-1} + B_0 x_1 + B_1 x_{t-i} + u_i$$

حيث (x ,y) تمثل المتغيرات التي تكون ساكنة في الدرجة صفر او واحد او مزيج بينهما.

2. خصائص نموذج ARDL

يتميز نموذج ARDL عن باقي طرق النقدير بعدة خصائص على مستوى اسقرارية السلاسل، المشاكل القياسية التي تواجه الباحث الاقتصادي في الدراسات الاقتصادية تحليلية او القياسية حيث ندرجها كما يلي:

المرونة في درجات التكامل

إمكانية ان تجمع متغيرات دات اكتر من مستوى من الاستقرار مثل I(0) أو عند الفرق الأول I(1) .لا يشترط أن تكون جميع المتغيرات مستقرة عند نفس المستوى مثل I(0).ولكن بشرط:

-ان منهجية ARDL تعمل على تقدير النمودج من خلال تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع و المتغيرات المستقلة في المديين الطويل و القصير في نفس المعادلة الخاصة بالنمودج , بالإضافة الى تقدير المعلمات المتغيرات المستقلة في المديين الطويل و القصير.

-يعتبر مناسب للعينات التي تحتوي على عدد محدود من المشاهدات , حيث يعطي نتائج دقيقة حتى في العينات الصغيرة نسبيا .

-تعمل على إزالة المشاكل المتعلقة بالارتباط داتي (auto correlation) و بالتالي فان النتائج التي تحصل من تقدير النمودج ARDL تعد نتائج كفؤ وغير متحيزة (sidikki, 2000)

3. شروط تطبيق نموذج ARDL

حتى تكون نتائج نموذج ARDL صحيحة وموثوقة، يجب توفر مجموعة من الشروط الأساسية، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

ا- عدم وجود متغيرات من الدرجة الثانية I(2):

يشترط ألا تكون السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الثاني، لأن وجود متغيرات متكاملة من الدرجة الثانية I(2)يؤدي إلى عدم صلاحية اختبار الحدود (Bounds Test).

ب- إجراء اختبارات الاستقرارية :

يجب التأكد من درجة تكامل المتغيرات باستخدام اختبارات جذر الوحدة، ومن أبرزها:

- اختبار ديكي فولر الموسع (ADF).
- اختبار فيليبس بيرون (PP).

ج- تحديد الفجوات الزمنية المثلى :

يتم اختيار عدد فترات الإبطاء المناسبة بالاعتماد على بعض المعايير المعلوماتية، مثل:

- معيار أكايك (AIC).
- معيار شوارتز (SC).
- معيار هانان كوين (HQ).

د- سلامة النموذج من المشكلات القياسية :

ينبغي التأكد من خلو النموذج من المشكلات القياسية التي قد تؤثر على دقة النتائج، ومن أهمها:

- مشكلة الارتباط الذاتي.
- مشكلة عدم تجانس التباين.
- مشكلات التوزيع الطبيعي للبواقي.(pesaran s. &., 2001)

4. مزايا و عيوب نمودج ARDL

أولا: مزايا نموذج

ARDL يتسم نموذج الابطاء الزمني الموزع الذاتي (ARDL) بعدة خصائص تجعله خيارا مفضلا في الدراسات القياسية، ومن أبرز هذه المزايا :

-سهولة التطبيق والتقدير:

يتميز النموذج بمرونة وبساطة في التطبيق والتقدير عند مقارنته ببعض النماذج القياسية الأكثر تعقيدا (مثل نماذج التكامل المشترك التقليدية).

-تحليل العلاقات الديناميكية:

يمتلك النموذج قدرة عالية على تتبع وتحليل التغيرات الاقتصادية والديناميكية، والربط بدقة بين العلاقات في الأجلين القصير والطويل.

-ملاءمة البيانات الاقتصادية:

نظرا لأن معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية تعاني من عدم الاستقرار، فإن نموذج ARDL يعد من أفضل النماذج لمعالجة هذه البيانات دون اشتراط استقرارها عند نفس الدرجة.

-تقليل مشكلة التحيز:

يوفر النموذج تقديرات كفؤة وغير متحيزة، وتزداد فاعليته بشكل ملحوظ عند التعامل مع العينات الصغيرة الحجم.(Narayan, 2005)

ثانيا: عيوب ومحددات نموذج ARDL

على الرغم من المزايا المتعددة للنموذج، إلا أنه يواجه بعض القيود والمحددات الإحصائية، ومنها:

-الحساسية لاختيار الفجوات الزمنية (Lags):

يعتمد نجاح النموذج بشكل كبير على التحديد الدقيق لعدد الإبطاءات الزمنية؛ حيث إن الاختيار الخاطئ لطول الفجوة قد يؤدي إلى نتائج مضللة وغير دقيقة.

-عدم الصلاحية للمتغيرات المتكاملة من الدرجة الثانية(2)I:

يشترط النموذج ألا تكون أي من المتغيرات المستخدمة متكاملة من الدرجة الثانية، حيث يؤدي وجود متغير متكامل من الدرجة (2)I إلى فساد وخلل في صحة النتائج القياسية.

-تعقد التفسير في النماذج المتعددة:

قد تواجه الدراسات التي تشتمل على عدد كبير من المتغيرات صعوبة وتعقيدا عند محاولة تفسير وتحليل العلاقات المتداخلة بين النتائج المستخرجة.(McNown, 2018)

5. مراحل استخدام منهجية التكامل املشترك ARDL

قبل النمذجة القياسية بواسطة منهجية التكامل املشترك ARDL البد من المرور على خطوات :

– التأكد من أن المتغيرات ليست متكاملة من الرتبة الثانية (2)I وهذا ما يبطل منهجية نموذجARDL.

– التأكد من أن النموذج مستقر ديناميكيا،

– صياغة نموذج تصحيح خطأ غير مقيد UECM (Unrestricted Error Correction)، وهو نوع خاص من نموذج ARDL.

– في الخطوة الثانية، نحدد بنية فترة الإبطاء الكافية للنموذج،

– التأكد من أن أخطاء النموذج مستقلة تسلسليا، وذلك بتشخيص النموذج من خلال إجراء اختبار الارتباط الذاتي للبواقي، واختبار عدم ثبات التباين، بالإضافة إلى إجراء اختبار ثبات النموذج (الاستقرار الهيكلي للمعالم المقدرة) والمتمثل في كل من اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي (نسيمة و و محمد، 2019)

– تنفيذ اختبار الحدو د Test Bounds لرؤية ما إذا كان هناك دليل على عالقة طويلة الأجل بين المتغيرات،

– إذا كانت النتيجة إيجابية في الخطوة السابقة يتم تقدير العالقة طويلة الأجل، فضال عن فصل نموذج تصحيح خطأ، ثم

استعمال نتائج النموذج المقدر في لقياس حركية تأثيرات العالقة قصيرة الأجل، والعلاقة التوازنية الطويلة الأجل بين المتغيرات .

–اختبار الاستقرارية (Unit Root Test)

قبل تقدير نموذج ARDL يجب اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، لأن استخدام بيانات غير مستقرة يؤدي إلى نتائج زائفة. ويقصد بالاستقرارية أن يكون متوسط وتباين السلسلة الزمنية ثابتين عبر الزمن. ومن أهم اختبارات الاستقرارية:

ا- اختبار ديكي فولر الموسع ADF :

يعتبر من أكثر الاختبارات استخداما للكشف عن وجود جذر الوحدة.ويتمثل فرض الاختبار فيما يلي:

-الفرضية العدمية (H0): السلسلة غير مستقرة.

-الفرضية البديلة (H1): السلسلة مستقرة.

ب- اختبار فيليبس بيرون PP:

يستخدم كاختبار بديل لاختبار ADF، خاصة عند وجود ارتباط ذاتي أو عدم تجانس التباين.

-اختبار الحدود (Bounds Test)

بعد التأكد من درجات تكامل المتغيرات يتم إجراء اختبار الحدود للكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات.

وتتم مقارنة قيمة F-statistic بالقيم الحرجة كما يلي:

وبعد احتساب قيمة إحصاء (F) تتم مقارنتها بقيمة (F) الجدولية المحتسبة من قبل, ونظرا لان اختبار (F) له توزيع غير معياري فان هناك قيمتين حرجتين له :(Pesaran, 2001)

قيمة الحد الأدنى : و تفترض ان كل المتغيرات ساكنة في مستواها الأصلي , أي متكاملة من الرتبة صفر I(0)

-قيمة الحد الأعلى : و تفترض ان كل المتغيرات ساكنة في فرقها الأول , أي متكاملة من الرتبة الأعلى I(1)

ويكون القرار على ثلاث حالات :

1-إذا كانت قيمة إحصاء (F) المحتسبة اقل من قيمة الحد الأدنى لقيمة (F) الجدولية , تقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل).

2-إذا كانت قيمة إحصاء (F) المحتسبة اكبر من قيمة الحد الأدنى الجدولية, تقبل الفرضية البديلة القائلة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (توجد علاقة توازنية طويلة الأجل).

3-إذا كانت قيمة إحصاء(F) المحتسبة تقع بين الحدين الأعلى و الأدنى الجدولية, قان النتائج تكون غير محسومة مما يعني عدم القدرة على اتخاذ قرار لتحديد ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه (حسن ، 2013).

ويعد اختبار الحدود من أهم مراحل تطبيق نموذج ARDL لأنه يحدد وجود التوازن طويل الأجل من عدمه.

معلمات أنموذج (ARDL) ومعلمة تصحيح الخطأ

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع و المتغيرات التفسيرية, يتم تقدير معلمات الأنموذج (ARDL) للأجلين القصير و الطويل ومعلمة متجه تصحيح الخطأ ((VECM وفق المعادلة (1) باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) استنادا إلى فترات الإبطاء المحددة, و لتحديد الأنموذج الملائم يتم الاعتماد على طريقة (Hendry) الذي ينتقل من العام إلى الخاص , و الذي

يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولى لأي متغير تكون القيم المطلقة لإحصاء (t) الخاصة به غير معنوية أي اقل من الواحد الصحيح (حسن , علي عبد الزهرة، 2013).

وقبل اعتماد هدا النموذج المقدر و تطبيقه ينبغي التأكد من جودة أداء هذا الأنموذج , و يتم ذلك من خلال إجراء الاختبارات التشخيصية الآتية (الشوربجي مجدي، 2009):

1-اختبار مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي.

Lagrange Multiplier Test of Residual (Brush- Godfrey) (BG)

2-اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي.

Autoregressive Conditional Heteroscedasticty (ARCH)

3-إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية. Jarque Bera (JB)

4-إختبار مدى ملائمة تحديد الأنموذج من حيث الشكل الدالي Ramsey (RESET)

5-إختبار الازدواج الخطي (التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة) Multicolinearty Test

6. اختبارات صلاحية وجود النموذج

الاختبارات التشخيصية :

- من خلال إجراء اختبار الارتباط الذاتي للبواقي باستعمال Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

–واختبار عدم ثبات التباين باستعمال Jarque–Bera Test–بالإضافة إلى إجراء اختبار ثبات النموذج (الاستقرار الهيكلي للمعالم المقدرة) و المتمثل في كل من اختبار المجموع التراكمي **للبواقي CUSUM** واختبار مربع المجموع التراكمي لبواقي **CUSUMSQ** (جلولي نسيمة و محمد مقران، 2019).

اختبار الاستقرار:

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هده الدراسة من وجود تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام احد الاختبارات المناسبة لذلك مثل : المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM وكذلك المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM OF SQUARES ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين هما : تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات , و مدى استقرار و انسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد . و أظهرت الكثير من الدراسات ان مثل هذه الاختبارات دائما نجدها مصاحبة لمنهجية يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة , إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM و CUSUM OF SQUARES داخل الحدود الحرجة عند مستوى 95.% (طالبي بدر الدين ,برقوقي ابراهيم ، 2015)

المبحث الثاني: نتائج الدراسة القياسية

المطلب الأول : نموذج الدراسة

الفرع الأول: التعريف بنموذج الدراسة

بالاستناد إلى الإطار النظري والدراسات السابقة التي تناولت محددات النمو الاقتصادي، تم بناء نموذج قياسي يهدف إلى تحليل أثر كل من التنمية المالية، الاستثمار، التضخم، وأسعار النفط على النمو الاقتصادي. وقد تم التعبير عن النمو الاقتصادي بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، في حين تم اعتماد الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص، وتكوين رأس المال الإجمالي الثابت، ومعدل التضخم، وأسعار النفط كمتغيرات مفسرة. وتسمح هذه الصياغة القياسية باختبار طبيعة العلاقة بين المتغيرات وقياس اتجاه وقوة تأثيرها خلال فترة الدراسة. وعليه، يأخذ النموذج المعتمد الصيغة الآتية:

$$\ln(GDP)=\alpha_0+\alpha_1(DCPS(+\alpha_2 \ln(GFCF)\, t+\alpha_3 INF+\alpha_4 OIL+\varepsilon t$$

الفرع الثاني : متغيرات الدراسة

النمو الاقتصادي :(GDP) يمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي، ويُستخدم كمؤشر مباشر لأداء الاقتصاد الكلي عبر الزمن. مصدر البيانات: البنك الدولي (WDI)

التنمية المالية :(DCPS) تمثل الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وتتعتبر مؤشر على عمق الوساطة المالية وقدرة القطاع المالي على تمويل النشاط الاقتصادي. مصدر البيانات: البنك الدولي (WDI)

الاستثمار :(GFCF) تكوين رأس المال الثابت الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويعكس حجم الاستثمار في الأصول الرأسمالية والبنية التحتية الداعمة للنمو. مصدر البيانات: البنك الدولي (WDI)

التضخم :(INF) :معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلك(CPI) ، ويستخدم لمعرفة أثر استقرار الاسعار وعدم اليقين الكلي على النمو. مصدر البيانات: البنك الدولي (WDI).

النفط :(OIL) سعر النفط صحاري برانت بالدولار/برميل، يستخدم لتمثيل الصدمات الخارجية المرتبطة بسوق النفط وتأثيرها على اقتصاد ريعي كاقتصاد الجزائر. مصدر البيانات: منظمة أوبك. *OPEC*

المطلب الثاني: نتائج الدراسة القياسية

الفرع الأول : اختبارات السكون للسلاسل الزمنية

قبل تقدير النموذج القياسي، تم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة باستخدام اختبار فيلبس بيرون (PP) واختبار ديكي فولر الموسع (ADF) للتأكد من رتبة تكامل السلاسل الزمنية للمتغيرات المدرجة في النموذج وهي: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع (GDP)، الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص (DCPS)، تكوين رأس المال الثابت (GFCF)، معدل التضخم (INF)، وأسعار النفط العالمية (OIL) خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1980 إلى 2024، وتكتسي هذه الخطوة أهمية خاصة لأنها تساعد على تجنب الوقوع في مشكلة الانحدار الزائف، كما تمكن من اختيار المنهج القياسي الأنسب وفقا لخصائص البيانات الزمنية وجاءت النتائج التفصيلية كالتالي:

الجدول (1) : اختبار فيلبس بيرون (PP)

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

At Level						
		GDP	DCPS	GFCF	INF	OIL
With Constant	t-Statistic	-0.4596	-1.4375	-1.6003	-1.6358	-1.3320
	Prob.	***0.8893***	***0.5554***	***0.4740***	***0.4562***	***0.6064***
		n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.6394	-1.4298	-2.0318	-2.2470	-2.8254
	Prob.	***0.7608***	***0.8380***	***0.5681***	***0.4529***	***0.1963***
		n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.0129	-1.3348	-0.1741	-1.6323	-0.1186
	Prob.	***0.9155***	***0.1658***	***0.6178***	***0.0962***	***0.6372***
		n0	n0	n0	*	n0
At First Difference						
		d(GDP)	d(DCPS)	d(GFCF)	d(INF)	d(OIL)
With Constant	t-Statistic	-4.1743	-4.6851	-5.2924	-7.0263	-7.1982
	Prob.	***0.0020***	***0.0005***	***0.0001***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.2099	-4.6819	-5.2573	-6.9800	-7.2572
	Prob.	***0.0094***	***0.0026***	***0.0005***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.0220	-4.7498	-5.3749	-6.8857	-7.1335
	Prob.	***0.0002***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***	***

المصدر: مخرجات eviews12

أظهرت نتائج اختبار فيليبس–بيرون عند المستوى I(0) أن أغلب متغيرات الدراسة غير مستقرة في صورتها الأصلية، وذلك في مختلف صيغ الاختبار، سواء في حالة وجود ثابت فقط، أو ثابت واتجاه عام، أو في حالة غيابهما معا. فقد جاءت القيم الاحتمالية لمعظم المتغيرات أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية

المعتمد 5%، مما يدل على عدم رفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر وحدة. ويعني ذلك أن السلاسل الزمنية للمتغيرات GDP و DCPSو GFCFو INFاو OILلا تتمتع بالسكون عند المستوى. ويُستثنى من ذلك متغير التضخم (INF) الذي أظهر دلالة إحصائية ضعيفة في حالة عدم وجود ثابت واتجاه عام، وذلك عند مستوى معنوية 10% فقط، وهو ما لا يكفي للحكم باستقراره بصورة قوية عند المستوى.

وبعد أخذ الفروق الأولى للمتغيرات، أظهرت نتائج الاختبار تحولا واضحا في خصائص السلاسل الزمنية، حيث أصبحت جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول .I(1) فقد جاءت القيم الاحتمالية لجميع المتغيرات أقل من مستوى الدلالة 1%، كما تجاوزت القيم الإحصائية المحسوبة القيم الحرجة الجدولية، مما يسمح برفض فرضية وجود جذر وحدة وقبول فرضية السكون بعد التفريق الأول. وبناء على ذلك، يمكن القول إن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى(1)I ، وهو ما يبرر الانتقال إلى المراحل اللاحقة من التحليل القياسي، خاصة اختبار العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات وفق المنهجية الملائمة.

الجدول (2): اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

	At Level					
		GDP	**DCPS**	**GFCF**	**INF**	**OIL**
With Constant	t-Statistic	-0.5028	-1.2008	-1.5153	-1.6601	-1.4763
	Prob.	0.8807	0.6658	0.5167	0.4441	0.5361
		n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.7366	-1.0159	-2.2977	-2.2919	-2.7876
	Prob.	0.7174	0.9312	0.4261	0.4294	0.2093
		n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.9785	-1.3046	-0.1963	-1.6323	-0.3565
	Prob.	0.9106	0.1746	0.6098	0.0962	0.5507
		n0	n0	n0	*	n0
	At First Difference					
		d(GDP)	**d(DCPS)**	**d(GFCF)**	**d(INF)**	**d(OIL)**
With Constant	t-Statistic	-4.0838	-4.7075	-5.4978	-6.7719	-6.2639

	Prob.	***0.0026***	***0.0004***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.1365	-4.7186	-5.4914	-6.7313	-6.2563
	Prob.	***0.0114***	***0.0024***	***0.0003***	***0.0000***	***0.0000***
		**	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.9462	-4.7104	-5.5687	-3.6275	-6.9089
	Prob.	***0.0002***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0006***	***0.0000***
		***	***	***	***	***

المصدر: مخرجات eviews12

أظهرت نتائج اختبار ديكي–فولر الموسع (ADF) توافقا واضحا مع نتائج اختبار فيليبس–بيرون (PP)، مما يعزز موثوقية الحكم على خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة. فقد بينت النتائج أن أغلب المتغيرات لا تحقق شرط السكون عند المستوى$I(0)$ ، حيث تجاوزت القيم الاحتمالية مستوى الدلالة 5% في معظم صيغ الاختبار. غير أن هذه المتغيرات أصبحت ساكنة بعد أخذ الفروق الأولى$I(1)$ ، إذ سجلت قيما احتمالية دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 1.%

وبناء على نتائج اختباري جذر الوحدة ADF وPP، يتضح أن متغيرات الدراسة تتوزع بين سلاسل مستقرة عند المستوى$I(0)$ ، مثل متغير التضخم في بعض صيغ الاختبار، وسلاسل أخرى لا تستقر إلا بعد الفرق الأول$I(1)$ ، مثل نصيب الفرد من الناتج الحقيقي، الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص، تكوين رأس المال الثابت، وأسعار النفط. كما تؤكد النتائج خلو النموذج من أي متغير متكامل من الدرجة الثانية $I(2)$، وهو شرط أساسي قبل الانتقال إلى اختبار العلاقات طويلة الأجل.

وعليه، فإن اختلاف رتب تكامل المتغيرات بين $I(0)$ و $I(1)$يبرر منهجيا اعتماد نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) ، باعتباره من أكثر النماذج ملاءمة في حالة السلاسل الزمنية ذات رتب التكامل المختلطة. كما يسمح هذا النموذج باختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات من خلال منهجية اختبار الحدود، دون اشتراط أن تكون جميع السلاسل متكاملة من الدرجة نفسها كما هو الحال في بعض اختبارات التكامل المشترك التقليدية.

الفرع الثاني : اختبار الحدود للتكامل المشترك

الجدول (3) : اختبار Bounds Test

F-Bounds Test		**Null Hypothesis: No levels relationship**		
Test Statistic	V alue	S ignif.	I (0)	I(1)
F-statistic	4.524 127	1 0%	2 .2	3.09
K	4	5 %	2 .56	3.49
		2 .5%	2 .88	3.87
		1 %	3 .29	4.37

المصدر: مخرجات eviews12

يستخدم اختبار الحدود ضمن منهجية ARDL للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. ومن خلال النتائج المتحصل عليها، بلغت قيمة إحصائية فيشر المحسوبة (F−statistic)حوالي **4.524**، وهي قيمة تفوق الحد الأعلى للقيم الحرجة لـ Pesaran et al. (2001) عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغ الحد الأدنى I(0) قيمة **2.39**، في حين بلغ الحد الأعلى I(1) قيمة .**3.49**كما أنها تتجاوز كذلك الحد الأعلى عند مستوى معنوية 10%، والمقدر بـ **3.09**

وبناء على ذلك، وبما أن قيمة F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى I(1) عند مستويي المعنوية 5% و10%، فإنه يتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل. وهذا يعني أن متغيرات النموذج تتحرك معا في مسار توازني مستقر عبر الزمن، بما يعكس وجود ارتباط طويل الأجل بين النمو الاقتصادي ومحدداته المتمثلة في الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص، تكوين رأس المال الثابت، التضخم، وأسعار النفط في الاقتصاد الجزائري.

الفرع الثالث: تقدير معلمات الأجل الطويل

جدول (4) معادلة الأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test

Dependent Variable: D(GDP)				
Selected Model: ARDL(4, 2, 4, 2, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 05/23/26 Time: 23:00				
Sample: 1980 2024				
Included observations: 41				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C	6.568243	2.596354	2.529795	0.0187
GDP(-1)*	-1.403012	0.293989	-4.772323	0.0001
GFCF(-1)	-0.133342	0.083472	-1.597459	0.1238
DCPS(-1)	-0.066703	0.034544	-1.930981	0.0659
INF(-1)	0.032144	0.083426	0.385305	0.7036
OIL(-1)	-0.003048	0.017407	-0.175117	0.8625
D(GDP(-1))	0.542234	0.257164	2.108513	0.0461
D(GDP(-2))	0.600602	0.210568	2.852289	0.0090
D(GDP(-3))	0.322088	0.159726	2.016499	0.0556
D(GFCF)	0.206258	0.194728	1.059215	0.3005
D(GFCF(-1))	0.253824	0.123378	2.057293	0.0512
D(DCPS)	0.019133	0.059523	0.321445	0.7508
D(DCPS(-1))	0.144125	0.054823	2.628916	0.0150
D(DCPS(-2))	0.143890	0.066984	2.148115	0.0425
D(DCPS(-3))	0.102712	0.071209	1.442389	0.1627
D(INF)	0.126812	0.091397	1.387485	0.1786
D(INF(-1))	0.162507	0.082289	1.974828	0.0604
D(OIL)	0.067	0.029	2.272	0.032

	462	681	919	7
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
GFCF	-0.095040	0.055078	-1.725565	0.0978
DCPS	-0.047543	0.026758	-1.776757	0.0888
INF	0.022911	0.061000	0.375592	0.7107
OIL	-0.002173	0.012389	-0.175374	0.8623
C	4.681529	1.512715	3.094786	0.0051
EC = GDP - (-0.0950*GFCF -0.0475*DCPS + 0.0229*INF -0.0022*OIL + 4.6815)				

المصدر: مخرجات eviews12

يوضح الجدول نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل وفق نموذج ARDL(4, 2, 4, 2, 1)، حيث تُظهر النتائج أن متغيري DCPS وGFCF جاءا بإشارتين سالبتين، مع دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10%، بالنظر إلى أن القيم الاحتمالية لكل منهما أقل من 0.10.

أما متغير INF فقد سجل معاملا موجبا ضعيفا، لكنه غير دال إحصائيا، حيث جاءت قيمته الاحتمالية أكبر من مستويات المعنوية المقبولة. وبالمثل، أظهر متغير OILمعاملا سالبا ضعيفا جدا وغير دال إحصائيا، مما يعني عدم معنوية أثره في الأجل الطويل وفق نتائج النموذج المقدر.

وعليه، تشير نتائج الجدول إلى أن المتغيرات تختلف من حيث الإشارة والقوة الإحصائية؛ إذ تظهر معنوية كل من DCPS وGFCF عند مستوى 10%فقط، في حين لا تظهر معنوية إحصائية لكل من INF وOIL في الأجل الطويل. كما تعكس الصيغة المقدرة لعلاقة تصحيح الخطأ وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المدرجة في النموذج.

الفرع الرابع: تقدير معلمات الأجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ

الجدول (5) تقدير معلمات الأجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable: D(GDP)				
Selected Model: ARDL(4, 2, 4, 2, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 05/23/26 Time: 23:07				
Sample: 1980 2024				
Included observations: 41				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.542234	0.207211	2.616819	0.0154
D(GDP(-2))	0.600602	0.172187	3.488070	0.0020
D(GDP(-3))	0.322088	0.139606	2.307118	0.0304
D(GFCF)	0.206258	0.123529	1.669722	0.1085
D(GFCF(-1))	0.253824	0.102902	2.466672	0.0215
D(DCPS)	0.019133	0.048255	0.396505	0.6954
D(DCPS(-1))	0.144125	0.047627	3.026146	0.0060
D(DCPS(-2))	0.143890	0.054090	2.660174	0.0140
D(DCPS(-3))	0.102712	0.058046	1.769476	0.0901
D(INF)	0.126812	0.067462	1.879746	0.0729
D(INF(-1))	0	0	2	0.0207

	.162507	.065409	.484455	
D(OIL)	0.067462	0.023065	2.924787	0.0076
CointEq(-1)*	-1.403012	0.244064	-5.748547	0.0000
R-squared	0.753197	Mean dependent var		0.009167
Adjusted R-squared	0.647424	S.D. dependent var		2.686480
S.E. of regression	1.595182	Akaike info criterion		4.024632
Sum squared resid	71.24897	Schwarz criterion		4.567959
Log likelihood	-69.50495	Hannan-Quinn criter.		4.222482
Durbin-Watson stat	2.274254			

المصدر: مخرجات eviews12

يوضح جدول نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL نتائج ديناميكية الأجل القصير، إضافة إلى معامل تصحيح الخطأ الذي يبيّن سرعة عودة النموذج إلى التوازن طويل الأجل.

حبث تظهر النتائج أن القيم المتأخرة للفروق في المتغير التابع D(GDP) جاءت موجبة ودالة إحصائيا، حيث كانت D(GDP(−1)) دالة عند مستوى 5%، و D(GDP(−2)) دالة عند مستوى 1%، و D(GDP(−3)) دالة عند مستوى 5%. وهذا يدل إحصائيا على وجود أثر ذاتي قصير الأجل للنمو الاقتصادي، أي أن تغيرات النمو في الفترات السابقة تؤثر في تغيراته الحالية.

أما بالنسبة لمتغير تكوين رأس المال الثابت GFCF ، فقد جاء أثره الحالي D(GFCF) موجبا لكنه غير دال إحصائيا عند مستوى 5%، في حين جاء أثره المتأخر لفترة واحدة D(GFCF(−1)) موجبا ودالا

إحصائيا عند مستوى 5%. وهذا يعني أن أثر الاستثمار لا يظهر مباشرة في الفترة الحالية، بل يظهر بصورة أوضح بعد فترة تأخير واحدة.

وبالنسبة إلى الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاصDCPS ، فقد كان أثره الحالي غير دال إحصائيا، بينما جاءت القيم المتأخرة ((D(DCPS(−1 و ((D(DCPS(−2 موجبة ودالة إحصائيا عند مستويات معنوية قوية، كما جاءت ((D(DCPS(−3 موجبة ودالة عند مستوى 10%. وتشير هذه النتائج إلى أن أثر الائتمان في الأجل القصير يظهر بشكل متأخر، وليس فوريا.

أما متغير التضخمINF ، فقد جاء أثره الحالي موجبا ودالا عند مستوى 10%، بينما جاء أثره المتأخر لفترة واحدة ((D(INF(−1موجبا ودالا عند مستوى 5%. وهذا يدل على وجود أثر قصير الأجل للتضخم في النموذج، مع ضرورة تفسيره بحذر نظرا لاختلاف مستوى الدلالة بين الأثر الحالي والمتأخر.

وفيما يخص أسعار النفطOIL ، فقد جاء معامل D(OIL) موجبا ودالا إحصائيا عند مستوى 1%، حيث بلغت القيمة الاحتمالية .0.0076 ويعني ذلك إحصائيا أن تغيرات أسعار النفط لها أثر قصير الأجل واضح في المتغير التابع داخل النموذج المقدر.

أما معامل تصحيح الخطأ CointEq(−1) فقد جاء سالبا ومعنويا إحصائيا عند مستوى 1%، حيث بلغت قيمته 1.403012−وبقيمة احتمالية .0.0000وتعد هذه النتيجة مهمة لأنها تؤكد وجود آلية تصحيح نحو التوازن طويل الأجل. وتشير الإشارة السالبة والمعنوية إلى أن الانحرافات قصيرة الأجل عن العلاقة التوازنية يتم تصحيحها لاحقا. غير أن قيمة المعامل التي تتجاوز الواحد الصحيح من حيث القيمة المطلقة تعكس سرعة تصحيح عالية وقد تشير إلى نوع من التصحيح المتذبذب أو التجاوزي نحو التوازن.

من حيث جودة النموذج، بلغت قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.753$، مما يعني أن النموذج يفسر حوالي 75.3%من التغيرات في المتغير التابع في الأجل القصير. كما بلغ معامل التحديد المعدل $Adjusted\ R^2 = 0.647$، وهي قيمة مقبولة نسبيا بعد أخذ عدد المتغيرات والتباطؤات في الاعتبار. أما إحصائية Watson Durbin− فقد بلغت 2.274، وهي قريبة من القيمة المرجعية 2، مما يعطي مؤشرا أوليا على عدم وجود ارتباط ذاتي قوي في البواقي، مع ضرورة تأكيد ذلك من خلال الاختبارات التشخيصية المناسبة.

وعليه، تشير نتائج نموذج تصحيح الخطأ إلى وجود ديناميكية قصيرة الأجل معنوية بين المتغيرات، كما تؤكد معنوية معامل تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدرجة في النموذج. وتظهر النتائج أيضا أن بعض المتغيرات لا تؤثر في الفترة الحالية، لكنها تصبح معنوية عند فترات الإبطاء، وهو ما يبرر استخدام منهجية ARDL التي تسمح بالتقاط الآثار الزمنية المتأخرة بين المتغيرات.

الفرع الخامس: الاختبارات التشخيصية

الجدول (6) : اختبار الارتباط الذاتي للبواقي : (Breusch-Godfrey LM Test)

	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:		
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag			
0.2710	Prob. F(1,22)	1.274819	F-statistic
0.1340	Prob. Chi-Square(1)	2.245671	Obs*R-squared

المصدر: مخرجات eviews12

يهدف هذا الاختبار إلى التحقق من مدى خلو بواقي النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، حيث تقوم فرضية العدم (H_0) على عدم وجود ارتباط ذاتي في البواقي. وتُظهر النتائج أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر بلغت (0.2710)، كما بلغت القيمة الاحتمالية لإحصائية كاي-تربيع (0.1340)، وهي قيم أكبر من مستوى الدلالة المعتمد.(5%)

وبناء على ذلك، لا يمكن رفض فرضية العدم، مما يعني أن بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي. وتعد هذه النتيجة مؤشرا إيجابيا على سلامة النموذج من الناحية التشخيصية، كما تعزز موثوقية النتائج المقدرة وكفاءة استخدامها في التحليل القياسي.

الجدول (7) :اختبار عدم ثبات التباين المشروط (ARCH Test)

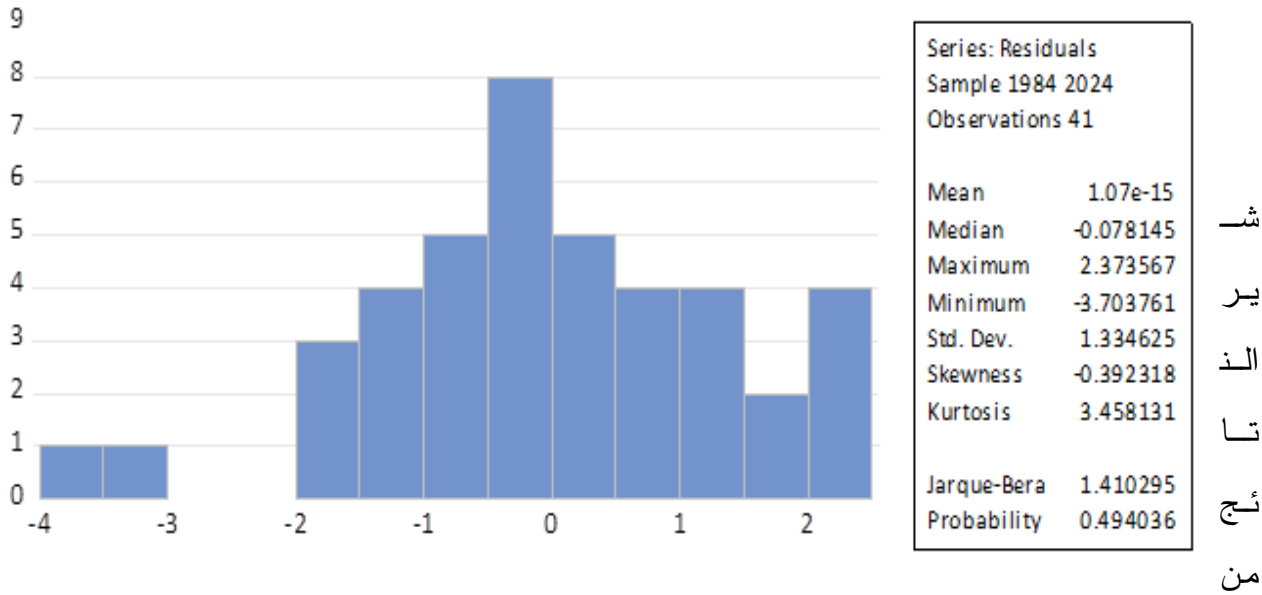
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.197790	Prob. F(1,38)	0.6590
Obs*R-squared	0.207122	Prob. Chi-Square(1)	0.6490

المصدر: مخرجات eviews12

يستخدم اختبار ARCH للتحقق من مدى ثبات وتجانس تباين الأخطاء العشوائية في النموذج القياسي، حيث تنص فرضية العدم (H_0) على عدم وجود أثر ARCH ، أي أن تباين البواقي متجانس عبر الزمن. وقد أظهرت نتائج الاختبار أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر بلغت (0.6490)، وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد.(5%)

وبناء على ذلك، لا يمكن رفض فرضية العدم، مما يدل على أن بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة عدم تجانس التباين الشرطي. وتُعد هذه النتيجة مؤشرا على سلامة النموذج من هذه الناحية، وتعزز موثوقية النتائج المقدرة وإمكانية الاعتماد عليها في التحليل القياسي.

الشكل رقم (1) : اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



شـــ يـر الـذ تـــا ئـج من

الشكل أعلاه، إلى أن متوسط البواقي قريب جدا من الصفر، وهو ما يعد مؤشرا أوليا جيدا على تمركز الأخطاء حول قيمتها المتوقعة. كما بلغت قيمة (Jarque–Bera) (1.410295)، في حين بلغت القيمة الاحتمالية (0.494036)، وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد.(5%)

وبناء على ذلك، لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. وعليه، يمكن القول إن بواقي النموذج موزعة توزيعا طبيعيا، مما يعزز سلامة النموذج من الناحية التشخيصية ويدعم موثوقية نتائج التقدير والاستدلال الإحصائي.

الفرع السادس : اختبارات الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج (CUSUM & CUSUM SQ)

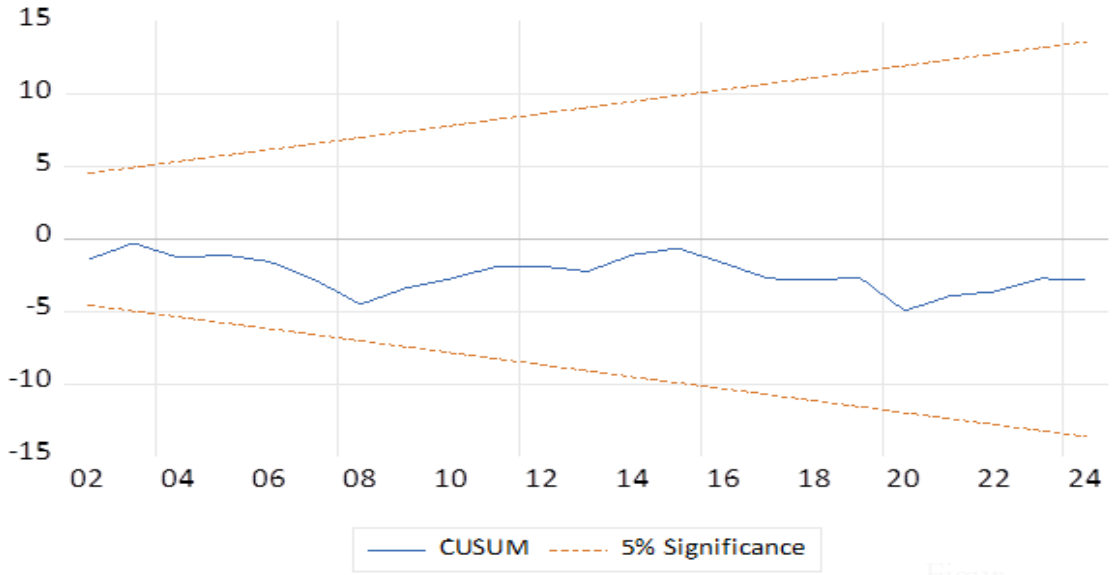
بناء على الأسلوب القياسي المعتمد لضمان جودة النموذج وثباته الصلاحي للتنبؤ ورسم السياسات الاقتصادية، تم تتبع منحنيات اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM SQ) الموضحين في المخرجات البيانية التابعة للملف:

اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM):

يتحقق الاستقرار الهيكلي الكامل إذا وقع الخط البياني الأزرق المتصل للاختبار داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% (الخطين باللون الأحمر)، دون أي اختراق أو خروج عنها. وبناء على المعاينة البصرية، نلاحظ أن المنحنى الأزرق يسير في مسار آمن تماما داخل الحدود طوال العينة الممتدة من 2002 إلى 2024.

نقبل فرضية العدم (H0)القائلة بأن معلمات النموذج تتميز بالاستقرار والثبات الهيكلي عبر الزمن، ونرفض الفرضية البديلة. وهذا يثبت من الناحية الاقتصادية والقياسية أن العلاقة التوازنية الهيكلية بين النمو ومحدداته في الجزائر تمتاز بالانسجام والاتساق، ولم تتأثر بنيويا أو تنكسر بالتحولات والإصلاحات المالية والتشريعية المتعددة التي شهدتها البلاد عبر فترة الدراسة.

الشكل رقم (2) : اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)

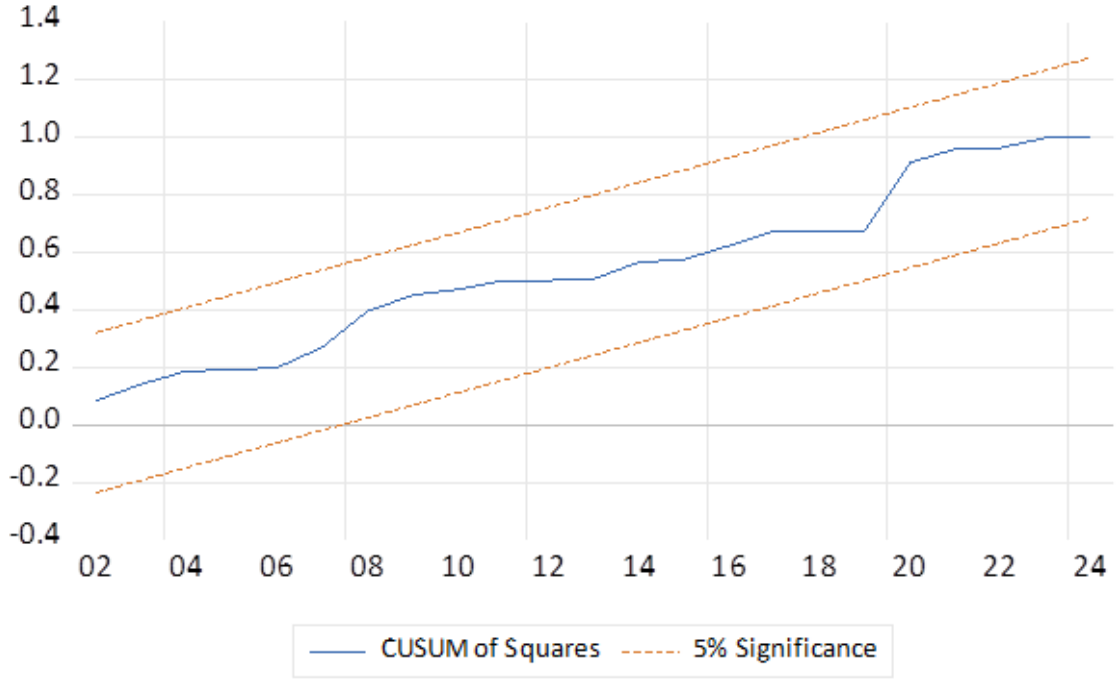


اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي:(CUSUM SQ)

يركز هذا الاختبار بدقة على قياس استقرار وتجانس تباين الأخطاء العشوائية عبر المدى الزمني؛ وحيث يقع المنحنى الأزرق المتصل كاملا في النطاق الداخلي المحصور بين الحدود الحمراء الحرجة عند مستوى 5% طوال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2024 دون أي تلامس أو اختراق خارجي.

يعزز هذا الاختبار النتيجة السابقة تماما؛ حيث نقر بـ قبول فرضية العدم(H_0) التي تؤكد تجانس واستقرار تباين بواقي النموذج المقدر عبر الزمن. ويعني هذا قياسيا أن عينة الدراسة خالية تماما من الصدمات البنيوية العنيفة والتقلبات الفجائية الحادة غير المفسرة في الأجل القصير (مثل التغيرات المفاجئة العنيفة في أسواق النفط أو تذبذبات القوانين البنكية الحادة)، مما يمنح النموذج دقة تفسيرية متناهية ويؤهله كأداة علمية صلبة وموثوقة كليا للاعتماد النهائي وصياغة سيناريوهات التنبؤ واستشراف حركية النمو مستقبلا بثقة عالية.

الشكل رقم (3) : اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي(CUSUM SQ)


1.4
1.2
1.0
0.8
0.6
0.4
0.2
0.0
-0.2
-0.4
02
04
06
08
10
12
14
16
18
20
22
24
CUSUM of Squares
5% Significance

المطلب الثالث: مناقشة النتائج

تكشف نتائج الدراسة القياسية عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي في الجزائر، معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وكل من الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص، تكوين رأس المال الثابت، معدل التضخم، وأسعار النفط. فقد أكدت نتائج اختبارات جذر الوحدة، وفق اختباري ديكي–فولر الموسع وفيليبس–بيرون، أن متغيرات الدراسة لا تتكامل من الدرجة الثانية، وهو ما يجعل اعتماد منهجية ARDL ملائما من الناحية القياسية. وتتفق هذه الخطوة المنهجية مع ما طرحه Pesaran, Shin and Smith (2001)، الذين أوضحوا أن اختبار الحدود ضمن نموذج ARDL يعد مناسبا في حالة وجود متغيرات مستقرة عند المستوى I(0) وأخرى مستقرة عند الفرق الأول I(1) ، شريطة عدم وجود متغيرات متكاملة من الدرجة الثانية.

وقد أظهر اختبار الحدود وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، حيث تجاوزت قيمة إحصائية F المحسوبة الحد الأعلى للقيم الحرجة، مما يسمح برفض فرضية عدم وجود علاقة طويلة الأجل. وتنسجم هذه النتيجة مع عدد من الدراسات التطبيقية حول الاقتصاد الجزائري التي توصلت إلى وجود علاقات طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي وبعض محدداته الكلية، خاصة الاستثمار، الائتمان، التضخم وأسعار النفط. كما تؤكد هذه النتيجة أن النمو الاقتصادي في الجزائر لا يمكن تفسيره من خلال متغير واحد فقط، بل من خلال تفاعل مجموعة من العوامل المالية والاستثمارية والنقدية والخارجية ضمن مسار زمني طويل.

أما بخصوص الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص، فقد أظهرت النتائج في الأجل الطويل وجود أثر سالب ومعنوي عند مستوى 10%، وهي نتيجة لا تتوافق مع الطرح النظري التقليدي الذي يفترض أن توسع الائتمان المصرفي يدعم النمو من خلال تمويل الاستثمار والإنتاج. غير أن هذه النتيجة يمكن فهمها في ضوء خصوصية الاقتصاد الجزائري، حيث لا يرتبط أثر الائتمان بحجمه فقط، بل بكفاءة توجيهه نحو القطاعات المنتجة. وتتفق هذه القراءة مع تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي تشير إلى أن تحقيق نمو مستدام في الجزائر يتطلب تعميق الإصلاحات الهيكلية، وتنويع الاقتصاد، وتعزيز دور الاستثمار الخاص، بدل الاعتماد المفرط على التمويل الموجه أو النشاطات ذات الأثر الإنتاجي المحدود. كما أن ضعف أثر الائتمان في الأجل الطويل قد يعكس محدودية الوساطة المالية في تحويل الموارد المصرفية إلى نمو حقيقي مستدام.

وفيما يتعلق بتكوين رأس المال الثابت، فقد جاء أثره في الأجل الطويل سالبا ومعنويا عند مستوى 10%، وهي نتيجة تبدو مخالفة لما تفترضه أدبيات النمو الاقتصادي، التي تعتبر الاستثمار في رأس المال المادي أحد المحركات الأساسية للنمو. غير أن هذه النتيجة تتقاطع مع بعض الدراسات التطبيقية على الجزائر التي بيّنت أن أثر تكوين رأس المال الثابت على النمو قد لا يكون موجبا دائما، خاصة عندما ترتبط الاستثمارات بارتفاع المكون الاستيرادي، أو بضعف الإنتاجية، أو بمشاريع لا تخلق قيمة مضافة كافية. وبالتالي، فإن النتيجة لا تنفي أهمية الاستثمار، لكنها تشير إلى أن فعالية الاستثمار في دعم النمو تتوقف على نوعيته ومردوديته، وليس فقط على حجمه الكمي.

أما معدل التضخم، فقد جاء أثره في الأجل الطويل موجبا لكنه غير معنوي إحصائيا، مما يدل على أن التضخم لم يظهر كمحدد مباشر وحاسم للنمو الاقتصادي في المدى الطويل ضمن النموذج المقدر. ويمكن تفسير ذلك بأن التضخم في الجزائر يتأثر غالبا بعوامل متعددة، منها الأسعار المدعمة، الواردات، الإنفاق العمومي، وسلوك أسعار الغذاء والطاقة، الأمر الذي يجعل أثره على النمو غير مباشر أو غير مستقر عبر الزمن. وتتوافق هذه النتيجة جزئيا مع تقارير البنك الدولي الحديثة التي تشير إلى أن التضخم في الجزائر شهد تذبذبا وبدأ في التراجع بعد ارتفاعات سابقة، في حين ظل النمو مدعوما بعوامل أخرى مثل النشاط خارج المحروقات والاستثمار العمومي.

وفيما يخص أسعار النفط، فقد أظهرت النتائج أن أثرها في الأجل الطويل غير معنوي، رغم أهميتها الكبيرة في الاقتصاد الجزائري. وتدل هذه النتيجة على أن ارتفاع أسعار النفط لا يتحول بالضرورة إلى نمو طويل الأجل بصورة مباشرة، وإنما ينتقل أثره غالبا عبر قنوات وسيطة مثل الإيرادات العامة، الإنفاق العمومي، احتياطات الصرف، والاستثمار العمومي. وتنسجم هذه القراءة مع تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي تؤكد استمرار حساسية الاقتصاد الجزائري تجاه قطاع المحروقات، مع ضرورة تنويع مصادر النمو. غير أن هذه النتيجة تختلف جزئيا مع بعض الدراسات الحديثة، مثل دراسة Dib (2024) ودراسة(2024) Hadji ، التي وجدت أثرا معنويا لصدمات أو تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر. ويمكن تفسير هذا الاختلاف باختلاف فترة الدراسة، نوع المتغير المستخدم لقياس النمو، وطريقة نمذجة الصدمات النفطية.

أما نتائج الأجل القصير، فقد أظهرت ديناميكية أوضح بين المتغيرات، إذ برزت معنوية بعض المتغيرات عند فترات الإبطاء، وهو ما يعكس أن أثر الصدمات المالية والاستثمارية والنفطية لا يظهر دائما

بصورة فورية، بل يحتاج إلى فترة زمنية قبل أن ينعكس على النمو. فقد أظهر الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص أثرا موجبا ومعنويا عند فترات إبطاء مختلفة، كما ظهر أثر تكوين رأس المال الثابت بعد فترة إبطاء واحدة، في حين جاء أثر أسعار النفط موجبا ومعنويا في الأجل القصير. وتنسجم هذه النتيجة مع طبيعة الاقتصاد الجزائري، حيث تنتقل آثار النفط والإنفاق والاستثمار عادة عبر قنوات قصيرة الأجل مرتبطة بالموازنة العامة، الطلب الكلي، والسيولة الاقتصادية.

وتعد معنوية معامل تصحيح الخطأ من أهم النتائج القياسية في هذه الدراسة، إذ جاء سالبا ومعنويا عند مستوى 1%، مما يؤكد وجود آلية تصحيح تعيد النموذج إلى مساره التوازني طويل الأجل بعد حدوث اختلالات قصيرة الأجل. كما أن ارتفاع قيمة معامل التصحيح من حيث القيمة المطلقة يشير إلى سرعة تعديل كبيرة، وهو ما يعكس قوة استجابة المتغير التابع لاختلالات التوازن السابقة. غير أن تجاوز المعامل للواحد الصحيح يستدعي تفسيرا حذرا، إذ قد يدل على تصحيح سريع مصحوب بنوع من التذبذب حول مسار التوازن.

وتدعم الاختبارات التشخيصية صلاحية النموذج المقدر، حيث أظهرت نتائج اختبار Breusch–Godfrey عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين البواقي، كما بين اختبار ARCH عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين الشرطي، وأكد اختبار Jarque–Bera أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. كما تشير اختبارات CUSUM و CUSUMSQ إلى استقرار معلمات النموذج خلال فترة الدراسة، وهو ما يعزز موثوقية النتائج ويجعل النموذج مقبولا من الناحية الإحصائية.

وبناء على ما سبق، يمكن القول إن نتائج الدراسة تؤكد وجود علاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي ومحدداته في الجزائر، غير أن طبيعة هذه العلاقة تكشف عن ضعف تحويل الائتمان والاستثمار إلى نمو مستدام في الأجل الطويل، مقابل بروز آثار قصيرة الأجل أوضح لبعض المتغيرات، خاصة الائتمان وأسعار النفط. وتؤكد هذه النتائج أن تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر لا يتطلب فقط زيادة التمويل أو الاستثمار أو الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط، بل يستدعي تحسين كفاءة تخصيص الموارد، توجيه الائتمان نحو القطاعات المنتجة، رفع مردودية الاستثمار، وتقليل الاعتماد الهيكلي على المحروقات.

خلاصة الفصل الثاني :

تأسست مخرجات هذا الفصل على قراءة تحليليّة لواقع الإصلاحات الهيكليّة والتشريعيّة التي عرفتها المنظومة الماليّة والمصرفيّة في الجزائر، والتي تكللت مؤخرا بصدور القانون النقدي والمصرفي الجديد وتبني آليات التحول الرقمي والصيرفة الإسلامية. وقد تم إسقاط هذه الأبعاد النظريّة على حيز الدراسة التطبيقية للفترة (2002-2024) بانتهاج أسلوب القياس الاقتصادي عبر نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)؛ حيث استهلت الدراسة باختبارات جذور الوحدة للتأكد من خصائص السلاسل الزمنية وسكونها عبر اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP)، تلاها تطبيق اختبار الحدود (Bounds Test) الذي أكد بشكل قاطع وجود علاقة تكامل مشترك وتوازن طويل الأجل بين المتغيرات. ولضمان كفاءة التقدير وخلوّه من العيوب القياسيّة، خضع النموذج لـ اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (LM-Test)، واختبار اختلاف تجانس المظاهر العشوائية (ARCH-Test)، واختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bera)، وصولا إلى التحقق من ثبات معلمات النموذج عبر اختبارات الاستقرار الهيكلي المتمثلة في اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUMSQ)؛ لتخلص كل هذه الاختبارات في مجملها إلى إثبات وجود أثر طردي إيجابي ذو دلالة إحصائية قوي ومعنوي للائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص في تحفيز معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

خاتمة

خاتمة عامة.

سعت هذه المذكرة إلى دراسة أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2024، وذلك من خلال اعتماد الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كمؤشر للتنمية المالية، وإدراج مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية المساعدة المتمثلة في تكوين رأس المال الثابت، معدل التضخم، وأسعار النفط. وقد انطلقت الدراسة من إشكالية رئيسية مفادها: ما مدى تأثير التنمية المالية، ممثلة في الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص، على النمو الاقتصادي في الجزائر؟ وهي إشكالية تكتسي أهمية خاصة بالنظر إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يتميز بهيمنة التمويل البنكي، ومحدودية تطور الأسواق المالية، واستمرار الاعتماد النسبي على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للإيرادات والنشاط الاقتصادي.

من الناحية النظرية، أوضحت الدراسة أن التنمية المالية تعد من المفاهيم الأساسية في أدبيات النمو الاقتصادي، لما تقوم به المنظومة المالية من أدوار تتعلق بتعبئة المدخرات، وتخصيص الموارد، وتمويل الاستثمار، وتخفيض تكاليف المعاملات، وتسهيل إدارة المخاطر. غير أن العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي ليست علاقة آلية أو حتمية، إذ يتوقف أثر القطاع المالي على درجة كفاءته، وجودة الوساطة المالية، وطبيعة الائتمان الممنوح، ومدى توجيهه نحو الأنشطة الإنتاجية ذات القيمة المضافة. وقد بينت الأدبيات أن توسع الائتمان يمكن أن يكون محفز ا للنمو إذا وُجّه نحو الاستثمار المنتج، لكنه قد يفقد فعاليته إذا ارتبط بتمويل أنشطة ضعيفة الإنتاجية أو إذا لم يكن مدعوم ا بإصلاحات مؤسسية وهيكلية مناسبة.

أما من الناحية التطبيقية، فقد اعتمدت الدراسة على المنهج القياسي من خلال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، نظر ا لملاءمته لطبيعة السلاسل الزمنية التي قد تجمع بين متغيرات مستقرة عند المستوى وأخرى مستقرة بعد الفرق الأول. وقد أظهرت نتائج اختبارات السكون باستخدام اختباري ديكي–فولر الموسع ADF وفيليبس–بيرون PP أن متغيرات الدراسة لا تتكامل من الدرجة الثانية، وهو ما وفر الأساس المنهجي لاعتماد نموذج ARDL. كما بين اختبار الحدود وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المفسرة، حيث تجاوزت قيمة إحصائية F الحد الأعلى للقيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، مما يؤكد وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج.

وقد كشفت نتائج التقدير في الأجل الطويل أن الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص جاء ذا أثر سالب وبدلالة إحصائية حدّية، وهو ما يعني أن التنمية المالية، وفق المؤشر المستخدم، لم تُظهر أثر ا إيجابي ا مستدام ا على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة. ويمكن تفسير هذه النتيجة بضعف

المراجع

كفاءة توجيه الائتمان، ومحدودية قدرة الجهاز المالي على تحويل الموارد المالية إلى استثمارات إنتاجية قادرة على خلق قيمة مضافة حقيقية. كما أظهرت النتائج أن تكوين رأس المال الثابت جاء هو الآخر بإشارة سالبة ودلالة حدّية، وهو ما يشير إلى أن أثر الاستثمار في النمو لا يرتبط بحجمه فقط، بل يتوقف على نوعيته ومردوديته ودرجة ارتباطه بالقطاعات المنتجة. في المقابل، لم يظهر لكل من التضخم وأسعار النفط أثر معنوي في الأجل الطويل، مما يدل على أن تأثيرهما قد يكون غير مباشر أو ينتقل عبر قنوات أخرى، مثل الإنفاق العمومي، الواردات، السياسة المالية، أو تقلبات الطلب الكلي.

وفي الأجل القصير، أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن أثر التنمية المالية يظهر بصورة موجبة ومعنوية عند فترات الإبطاء، مما يدل على أن تأثير الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص على النمو لا يكون فوري ا، بل يحتاج إلى فترة زمنية حتى ينعكس على النشاط الاقتصادي. كما ظهر أثر تكوين رأس المال الثابت بعد فترة إبطاء واحدة، وهو ما ينسجم مع طبيعة العملية الاستثمارية التي تتطلب وقت ا قبل أن تتحول إلى إنتاج فعلي. أما أسعار النفط فقد كان لها أثر موجب ومعنوي في الأجل القصير، بما يعكس حساسية الاقتصاد الجزائري تجاه تقلبات السوق النفطية، خاصة من خلال قناة الإيرادات العامة والإنفاق العمومي. كما جاء معامل تصحيح الخطأ سالبا ومعنويا، وهو ما يؤكد وجود آلية تصحيح تعيد النموذج إلى مساره التوازني طويل الأجل بعد حدوث اختلالات قصيرة الأجل.

وبناء على هذه النتائج، يمكن الإجابة عن الإشكالية الرئيسية للدراسة بالقول إن التنمية المالية تؤثر في النمو الاقتصادي في الجزائر، غير أن هذا التأثير يظهر بصورة أوضح في الأجل القصير وبشكل متأخر، في حين لا يتأكد أثرها الإيجابي المستدام في الأجل الطويل وفق النموذج المقدر. وهذا يعني أن توسيع حجم الائتمان وحده لا يكفي لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، ما لم يكن مصحوب ا بتحسين كفاءة الوساطة المالية، وتوجيه التمويل نحو القطاعات الإنتاجية، ورفع جودة الاستثمار، وتعزيز دور القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة.

أما فيما يتعلق باختبار الفرضيات، فقد تم قبول الفرضية القائلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المفسرة، وذلك استناد ا إلى نتائج اختبار الحدود. كما تم قبول الفرضية المتعلقة بوجود آلية تصحيح نحو التوازن طويل الأجل، نظر ا لسالبية ومعنوية معامل تصحيح الخطأ. غير أن الفرضية القائلة بوجود أثر إيجابي ومعنوي للتنمية المالية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل لم تتحقق بالشكل المتوقع، حيث جاء أثر الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص سالب ا وذا دلالة حدية. وفي المقابل، يمكن قبول هذه الفرضية جزئي ا في الأجل القصير، بالنظر إلى ظهور أثر موجب ومعنوي

للائتمان عند فترات الإبطاء. كما بينت النتائج أن أثر الاستثمار والنفط يظهر بدرجة أوضح في الأجل القصير، بينما لم يكن للتضخم أثر طويل الأجل معنوي ضمن النموذج المقدر.

التوصيات:

وانطلاقا من هذه النتائج، توصي الدراسة بـ:

- ضرورة تحسين كفاءة الوساطة المالية في الجزائر، من خلال توجيه الائتمان نحو القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة، بدل تركّزه في الأنشطة قصيرة الأجل أو القطاعات محدودة الأثر التنموي.
- تعزيز قدرة الجهاز المصرفي على تمويل الاستثمار المنتج، بما يسمح بتحويل الائتمان من مجرد توسع كمي إلى أداة فعالة لدعم النمو الاقتصادي المستدام.
- رفع مردودية الاستثمار، لاسيما الاستثمار العمومي، من خلال تحسين آليات اختيار المشاريع، ومتابعة تنفيذها، وتقييم آثارها الاقتصادية والاجتماعية.
- مواصلة تعميق الإصلاحات المالية والمصرفية، عبر تطوير أدوات التمويل، وتنويع المنتجات المصرفية، وتحسين جودة الخدمات المالية.
- تعزيز الشمول المالي وتوسيع فرص الوصول إلى التمويل، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لما لها من دور مهم في خلق القيمة المضافة ومناصب الشغل.
- توسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، من خلال توفير بيئة تمويلية وتنظيمية أكثر ملاءمة للاستثمار والإنتاج.
- تقليل الاعتماد الهيكلي على قطاع المحروقات، من خلال تنويع مصادر النمو وتوجيه عوائد النفط نحو استثمارات منتجة ومستدامة.
- ربط السياسات المالية والمصرفية بأهداف التنمية الاقتصادية، بما يضمن توجيه الموارد المالية نحو القطاعات القادرة على دعم النمو طويل الأجل.

آفاق البحث المستقبلية:

توسيع نطاق الدراسة مستقبلا من خلال:

- اعتماد مؤشرات أكثر شمولا للتنمية المالية، مثل مؤشرات العمق المالي، الكفاءة المالية، الوصول إلى الخدمات المالية، أو مؤشر التطور المالي الصادر عن المؤسسات الدولية.

المراجع

- دراسة العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي باستخدام مؤشرات متعددة بدل الاقتصار على الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص، بما يسمح بقياس أكثر دقة لأبعاد التطور المالي.
- توظيف نماذج قياسية بديلة تسمح بتحليل العلاقات غير الخطية أو غير المتماثلة، مثل نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة غير الخطي NARDL.
- استخدام نماذج VAR وVECM لدراسة العلاقات الديناميكية والسببية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي وبقية المتغيرات الكلية.
- إدراج متغيرات مؤسسية ومالية إضافية، مثل جودة الحوكمة، سعر الصرف، أسعار الفائدة، الإنفاق الحكومي، والانفتاح التجاري.
- دراسة قنوات انتقال أثر التنمية المالية إلى النمو الاقتصادي بشكل أكثر تفصيلًا، خاصة قناة الاستثمار، قناة القطاع الخاص، وقناة الإنفاق العمومي.
- إجراء دراسات مقارنة بين الجزائر ودول نفطية أو مغاربية أخرى، من أجل معرفة ما إذا كانت طبيعة العلاقة بين التنمية المالية والنمو مرتبطة بخصوصية الاقتصاد الجزائري أم بخصائص الاقتصادات الريعية عمومًا.
- توسيع الفترة الزمنية أو استعمال بيانات فصلية مستقبلًا، متى توفرت، للحصول على نتائج أكثر دقة حول الديناميكيات قصيرة الأجل.

قائمة المراجع

✓ المراجع العربية:

1. الزعبي، ل .(2020) .*الشمول المالي والتنمية الاقتصادية* .
2. الشامي، هـ. م. (2018). التنمية المالية والنمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على بعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .*مجلة التجارة والتمويل* .
3. الحويج، ح. ف .(2023) .*التنمية المالية والنمو الاقتصادي في الدول المغاربية* .
4. الحسيني، ع .(2018) .*الكفاءة المالية في الأنظمة المصرفية العربية* .
5. حسنية، د. (2023). العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي والتحرير المالي في دول المغرب العربي خلال الفترة 2004–2015 .
6. خاطر، ط. (2015). التنمية المالية والنمو الاقتصادي: مراجعة للفكر الاقتصادي .*مجلة الاقتصاد الصناعي* .
7. رضوان، ب .(2025) .*أثر النمو الاقتصادي على التشغيل في الجزائر* .مذكرة ماستر، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة .
8. رشيد، س. (2013). دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة: علاقات وروابط .*مجلة التراث* .
9. سحنون، ص.، وآخرون .*الاستقرار المالي وتنمية النظام المالي في الدول العربية* .
10. طالبي، ب. د.، وبرقوقي، إ .(2015) .
11. عجمي، م. ع .(2014) .*اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية* .
12. عريقات، ح. م .(2006) .*مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي* .
13. عزوز. (2022). مؤشرات النمو الاقتصادي: إطلالة على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1960–2021 .*مجلة البصائر للبحوث في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير* .
14. علي، أ. ع. (2009). نموذج هارود–دومار بين النظرية والتطبيق في الدول النامية .*مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية* .
15. علي عبد الزهرة حسن .(2013) .
16. القريشي، م .(2007) .*التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات* .

المراجع

17. كينز، ج. م .(2003) .*النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود* .
18. جعفر صالح .(2019) .*الاستقرار المالي وتنمية النظام المالي في الدول العربية* .
19. منصور، غ .(2016) .*العمق المالي ودوره في التنمية الاقتصادية* .
20. موضوع. (2026، 8 أبريل). مفهوم النمو الاقتصادي .
https://mawdoo3.com/مفهوم_النمو_الاقتصادي
21. وفا، ع. ا. (2000). النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي: نظريات النمو الذاتي – دراسة تحليلية نقدية .
22. يوسف، ع. ا. (2012). تطور نظريات النمو الاقتصادي الحديثة .*مجلة البحوث الاقتصادية العربية* .

✓ المراجع الاجنبية:

1. Bank, W. (2016). *Global Financial Development Report*. World Bank.
2. Barro, R. J. (2004). *Economic Growth* (2nd ed.). MIT Press.
3. Beck, T., & Demirgüç-Kunt, A. (2007). Finance, inequality and the poor. *Journal of Economic Growth, 12*(1), 27–49.
4. Čihák, M. *Introducing a New Broad-Based Index of Financial Development*.
5. Darrat, A. F. (1999). *Are Financial Deepening and Economic Growth Causally Related? Another Look at the Evidence*.
6. Diez, F. X. (2005). Banking concentration and competition: An evolution in the making. *Journal of Money, Credit and Banking*.
7. Ellis, S. (2004). Financial development and economic growth: Evidence from transition economies.

المراجع

8. Favara, G. (2003). *An Empirical Reassessment of the Relationship Between Finance and Growth*.
9. Goldsmith, R. W. (1969). *Financial Structure and Development*. Yale University Press.
10. Hussein, K. A. (1996). Does financial development cause economic growth? Time-series evidence from 16 countries.
11. Levine, R. (2005). Finance and growth: Theory and evidence.
12. Levine, R., & King, R. G. (1993). Finance and growth: Schumpeter might be right. *The Quarterly Journal of Economics, 108*(3), 717–737.
13. Levine, R., & Zervos, S. (1998). Stock markets, banks, and economic growth. *American Economic Review, 88*(3), 537–558.
14. Mankiw, N. G. (2019). *Macroeconomics* (10th ed.). Worth Publishers.
15. McNown, R., Sam, C. Y., & Goh, S. K. (2018). Bootstrap ARDL bounds test.
16. Mishkin, F. S. (2016). *The Economics of Money, Banking, and Financial Markets* (11th ed.). Pearson.
17. Narayan, P. K. (2005).
18. Odedokun, M. O. (1996). Alternative econometric approaches for analysing the role of the financial sector in economic growth: Time-series evidence from LDCs. *Journal of Development Economics, 50*(1), 119–146.
19. Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of Applied Econometrics, 16*(3), 289–326.
20. United Nations Development Programme. (2023). *Human Development Report 2023*.